وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة

واقع الشمول المالي في الجزائر

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد:
ميرش عبدالله

تحت إشراف:
د.لسبع مريم

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
سلامات عقيلة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
لعور سطايحي إلهام	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا
لسبع مريم	أستاذ مساعد "ب"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مقررا

السنة الجامعية: 2024/2023

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE DU 20 AOUT 1955 - SKIKDA
FACULTE des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion
Dpt des Sciences Economiques

جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

السنة الجامعية: 2023 / 2024

تعهد

أنا الممضي أسفله الطالب (ة): ميرش عبدالله ؛

تاريخ الميلاد: 21 نوفمبر 1985 مكان الميلاد: سكيكدة

عنوان الإقامة: حي الإخوة بوحجة عمارة رقم 130 رقم 10 سكيكدة

الكلية: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: قسم العلوم الاقتصادية؛ التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

أصرح بأن مذكرة الماستر الموسومة بـ:

" واقع الشمول المالي في الجزائر

."

والمودعة بعنوان السنة الجامعية: 2023 / 2024؛

تحت إشراف (ة) الأستاذ (ة): لسبع مريم

أقر بأنها عمل أصيل لي وحدي، ولم يسبق تقديمها في أي عمل بأي شكل من الأشكال كاملة أو جزء منها، وأنها خالية من كل أشكال السرقات العلمية وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما ورد في المذكرة، كما أتعهد أنني التزمت في إنجازها بأساليب التوثيق المعتمدة والسليمة الضامنة لكافة حقوق الملكية الفكرية لأصحابها الأصليين.

وفي حالة الإخلال بأي شرط من شروط هذا التعهد، ألتزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها إدارة الكلية بحقي.

سكيكدة في: 19 06 2024

اسم ولقب وتوقيع الطالب (ة)

ميرش عبد الله

المصادقة

مصادقة على التوقيع 19 جوان 2024

سليمة شبلي

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE DU 20 AOUT 1955 - SKIKDA
FACULTE des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion
Dpt des Sciences Economiques

جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلـــــوم التسييـــــر
قســـم العلوم الاقتصاديـــــة

السنة الجامعية: 2023 / 2024

استمارة إيداع مذكرة ماستر أكاديمي

أنا الممضي أسفله الأستاذ: لسبع مريم ؛ الرتبة العلمية: أستاذ مساعد "ب"

المشرف على مذكرة ماستر أكاديمي والموسومة بـ:

" واقع الشمول المالي في الجزائر

"

من إنجاز الطالب: ميرش عبد الله

القسم: قسـم العلـــوم الاقتصاديـــة

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

أوافق على إيداع المذكرة لدى القسم وذلك لاستيفائها جميع الشروط العلمية والمنهجية التي تسمح بالمناقشة العلنية.

سكيكدة في: 19 / 06 / 2024

تأشيرة الأستاذ (ة) المشرف (ة)

اسم ولقب وتوقيع الطالب (ة)

ميرش عبد الله

ملاحظة هامة: لا تقبل أي شهادة من دون توقيع.

فروق ميدان تكوين العلوم الإقتصادية التجارية و علوم التسيير

استمارة ايداع مذكرة الماستر بعد التصحيح

أنا الممضي أسفله الطالب (ة): ميرش عبدالله

تاريخ الميلاد 1985/11/21 بـ سكيكدة /ولاية: سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير/ قسم: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

رقم التسجيل: 22036016648

صاحب مذكرة الماستر الموسومة بـ: واقع الشمول المالي في الجزائر

السنة الجامعية: 2024-2023

تمت تحت اشراف الاستاذ(ة)/الدكتور(ة):

إسم ولقب المشرف: لسبع مريم

أصرح بأني سلمت قرص مضغوط به المذكرة في شكل PDF و WORD، وأني قمت بتصحيح جميع الاخطاء والملاحظات المقدمة من قبل لجنة المناقشة، وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما ورد في المذكرة.

وفي حال الاخلال بأي شرط من شروط التعهد، التزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها الكلية.

اسم ولقب وتوقيع الطالب(ة)	اسم ولقب وتوقيع المشرف
ميرش عبد الله	لسبع مريم

ملاحظة هامة:

- جميع المذكرات سيتم نشرها على موقع الكلية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE DU 20 AOUT 1955 - SKIKDA
FACULTE des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلـــــــوم التسيـــــــر

السنة الجامعية: 2023 / 2024

شهادة الترخيص بإيداع مذكرة ماستر أكاديمي لدى المكتبة

أنا الممضي أسفله الأستاذ: لسبع مريم ؛ الرتبة العلمية: أستاذ مساعد "ب"

المشرف على مذكرة الماستر والموسومة بـ: واقع الشمول المالي في الجزائر

من إنجاز الطالبين:

1) ميرش عبدالله

2)

القسم: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تاريخ المناقشة: 29 جوان 2024

أشهد أن الطالب (ة) قد قام بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة المناقشة، وأن المطابقة بين النسخة الورقية والنسخة الإلكترونية قد استوفت جميع شروطها. ويامكانه إيداع النسخ الورقية والإلكترونية.

سكيكدة في: 04 جويلية 2024

تأشيرة الأستاذ المشرف

تأشيرة رئيس القسم

ملاحظة هامة: لا تقبل أي شهادة من دون توقيع ومصادقة.

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة

واقع الشمول المالي في الجزائر

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد:
ميرش عبدالله

تحت إشراف:
د.لسبع مريم

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
سلامات عقيلة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
لعور سطايحي إلهام	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا
لسبع مريم	أستاذ مساعد "ب"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مقررا

السنة الجامعية: 2024/2023

الإهـــــداء

بسم الله والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين،

نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم

بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد؛

الحمد لله الذي وفقني إلى هذا العمل المتواضع،

الذي أهديه إلى:

- الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما،
- الزوجة العزيزة حفظها الله،
- ابنتاي الغاليتين سيرين وإلين حفظهما الله ورعاهما،
- الإخوة والأخوات كل باسمه حفظهم الله،
- وكل الأحبة والأصدقاء،
- وكل من ساهم في هذه المذكرة من قريب أو بعيد.

الشكـــــر

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من:

- الأستاذة المشرفة الدكتورة لسبع مريم، على مجهوداتها التي بذلتها من أجل مساعدتي في إنجاز هذه المذكرة،
- أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم قراءة هذا العمل ومناقشته وإبدائهم لملاحظاتهم ولتوجيهاتهم وتصويباتهم،
- الأساتذة الكرام الذين درست عندهم طيلة المشوار الجامعي 2022-2024.

كما أتقدم بتحية جد خاصة إلى:

- الأستاذ الدكتور سدراتي حسين،
- والموظفة بونعاس صورية،
- وإلى كل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة من قريب أو بعيد.

الملخـص

الملخــص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الشمول المالي في الجزائر، من أجل تحديد أهم التحديات التي تواجهه ومحاولة إيجاد حلول لها، وذلك من خلال تحليل بعض المؤشرات الواردة في المؤشر العالمي الصادر عن البنك الدولي خلال الفترة 2011-2022.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الشمول المالي في الجزائر في تحسن، إلا أنه لا يزال متدنيا مقارنة بالمستويات العربية والعالمية، وذلك بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة في هذا السياق، حيث تواجه الجزائر جملة من التحديات تتطلب حلول جذرية وفق استراتيجية فعالة وواضحة المعالم تكون من خلال تكامل جهود القطاعين العام والخاص.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الخدمات المالية، البنية التحتية المالية، التثقيف المالي، الجزائر.

Abstract:

This study aims to identify the reality of financial inclusion in Algeria, in order to identify the most important challenges facing it and try to find solutions to them, by analyzing some of the indicators contained in the World Bank Global Index during the period 2011-2022.

The study concluded that financial inclusion in Algeria is improving, but it is still low compared to Arab and international levels, despite the efforts made by the State in this context, as Algeria faces a number of challenges that require radical solutions according to an effective and clearly defined strategy through the integration of the efforts of the public and private sectors.

Keywords: Financial inclusion, Financial services, Financial infrastructure, Financial education, Algeria.

الفهـرس

الفهـــــرس

العنـــوان	رقم الصفحة
الإهـــداء	
الشكـــــر	
الملخـــص	
الفهـــرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الاختصارات والرموز	
المقدمـــة	أ-ج
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للشمول المالي	4-21
تمهيد	5
المبحث الأول: الأدبيات النظرية للشمول المالي	6
المطلب الأول: نشأة ومفهوم الشمول المالي	6
أولا: نشأة الشمول المالي	6
ثانيا: مفهوم الشمول المالي	7
المطلب الثاني: أهمية وأهداف الشمول المالي	8
أولا: أهمية الشمول المالي	9
ثانيا: أهداف الشمول المالي	10
المطلب الثالث: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي	11
أولا: أبعاد الشمول المالي	11
ثانيا: مؤشرات الشمول المالي	12
المطلب الرابع: سبل تعزيز الشمول المالي	14
أولا: دعم البنية التحتية المالية	14
ثانيا: حماية مستهلكي الخدمات المالية	14
ثالثا: تطوير خدمات ومنتجات مالية	15
رابعا: التثقيف المالي	15

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للشمول المالي	16
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية	16
أولا: دراسة لبوطرفة رشيد وصغير عماد	16
ثانيا: دراسة لنادية لوزري	17
ثالثا: دراسة لعلالي سارة وتنيو كنزة	17
رابعا: دراسة لمحمد بدر وبوبلوطة بلال	18
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	18
أولا: دراسة لـ Abderahim Leila and Beldjilali Fatiha	18
ثانيا: دراسة لـ Lemerini Nedjla and Habi Bbdellatif	19
ثالثا: دراسة لـ Benhalima Faycal and Mahdi Barça	19
المطلب الثالث: القيمة المضافة	20
خلاصة الفصل الأول	21
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لواقع الشمول المالي في الجزائر (2011-2022)	22-57
تمهيد	23
المبحث الأول: تطور الشمول المالي في الجزائر	24
المطلب الأول: تحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر	24
أولا: مؤشرات بعد الوصول للخدمات المالية	24
ثانيا: مؤشرات بعد استخدام الخدمات المالية	27
ثالثا: مؤشرات بعد جودة الخدمات المالية	36
المطلب الثاني: مقارنة واقع الشمول المالي في الجزائر عربيا وعالميا	38
أولا: مقارنة واقع الشمول المالي في الجزائر عربيا	38
ثانيا: مقارنة واقع الشمول المالي في الجزائر عالميا	40
المطلب الثالث: السياسات المنتهجة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر	42
أولا: سياسات خاصة بالحسابات بالعملة الوطنية	42
ثانيا: سياسات خاصة بالحسابات بالعملة الأجنبية	42
ثالثا: سياسات أخـرى	43
المبحث الثاني: التحديات والحلول المقترحة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر	44

المطلب الأول: تحديات الشمول المالي في الجزائر	45
أولا: ضعف البنية التحتية المالية والانتشار المصرفي	45
ثانيا: ارتفاع معدلات البطالة	45
ثالثا: ضعف استخدام أنظمة ووسائل الدفع الإلكترونية	46
رابعا: ارتفاع التكاليف المرتبطة بتقديم الخدمات المالية	47
خامسا: ضعف الثقة بالبنوك والمؤسسات المالية	48
سادسا: ضعف مستوى التثقيف المالي	48
سابعا: ضعف التنافسية بين البنوك ومؤسسات القطاع المصرفي	49
المطلب الثاني: الحلول المقترحة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر	49
أولا: دعم البنية التحتية المالية	49
ثانيا: التثقيف المالـي	51
ثالثا: تعزيز انتشار البنوك الإسلامية	52
رابعا: توفير الحماية المالية للزبون	52
خامسا: تنويع المنتجات المالية وتطويرها	53
سادسا: إطلاق برنامج الهوية الرقمية	54
المطلب الثالث: العناصر الرئيسية لبناء استراتيجية تعزيز الشمول المالي في الجزائر	54
أولا: جمع البيانات وإجراء الدراسات والمسوح	55
ثانيا: وضع أهداف محددة	55
ثالثا: صياغة الاستراتيجية وبناء خطة العمل	55
رابعا: الاجراءات الخاصة بالسلطات الإشرافية	56
خامسا: الاجراءات المتعلقة بالمؤسسات المالية والمصرفية	56
سادسا: المتابعة والتنفيذ	56
خلاصة الفصل الثاني	57
الخاتمـــة	58
قائمة المراجع	62

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
1-2	تطور الكثافة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2011-2021	25
2-2	نسب أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ في الجزائر خلال الفترة 2011-2021	26
3-2	تصنيف السكان البالغين الممتلكين لحساب في البنوك أو المؤسسات المالية في الجزائر خلال الفترة 2011-2021	28
4-2	توزيع معاملات الدفع عبر الإنترنيت في الجزائر حسب القطاع خلال الفترة 2016-2024	31
5-2	نسب الادخار في المؤسسات المالية والمصرفية لدى البالغين في الجزائر خلال الفترة 2011-2021	32
6-2	نسب الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية لدى البالغين في الجزائر خلال الفترة 2011-2021	34
7-2	كيفية حل الأزمات لدى البالغين سواء بالاستدانة أو من الأصدقاء والأقارب في الجزائر خلال الفترة 2011-2021	36
8-2	نسب مؤشرات الشمول المالي لبعض الدول العربية لسنة 2021	38
9-2	نسب مؤشرات الشمول المالي لبعض الأقاليم والمنظمات الدولية لسنة 2021	40
10-2	نسب المدفوعات الرقمية لدى البالغين في الجزائر مقارنة بالعالم العربي والعالم خلال الفترة 2014-2021	46

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
1-1	أبعاد الشمول المالي	12
2-1	المحاور الأساسية لسبل تعزيز الشمول المالي	15
1-2	تطور مؤشر الكثافة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2011-2021	25
2-2	نسب أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ في الجزائر خلال الفترة 2011-2021	27
3-2	تصنيف السكان البالغين الممتلكين لحساب في البنوك أو المؤسسات المالية في الجزائر خلال الفترة 2011-2021	28
4-2	تطور معاملات الدفع الإجمالي عبر الإنترنيت في الجزائر حسب القطاع خلال الفترة 2016-2023	31
5-2	نسب الادخار في المؤسسات المالية والمصرفية لدى البالغين في الجزائر خلال الفترة 2011-2021	33
6-2	نسب الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية لدى البالغين في الجزائر خلال الفترة 2011-2021	35
7-2	كيفية حل الأزمات لدى البالغين سواء بالاستدانة أو من الأصدقاء والأقارب في الجزائر خلال الفترة 2011-2021	37
8-2	نسب مؤشرات الشمول المالي لبعض الدول العربية لسنة 2021	39
9-2	نسب مؤشرات الشمول المالي لبعض الأقاليم والمنظمات الدولية لسنة 2021	41
10-2	معدلات البطالة (%) إلى إجمالي القوى العاملة في الجزائر خلال الفترة 2011-2023	46
11-2	نسب المدفوعات الرقمية لدى البالغين في الجزائر مقارنة بالعالم العربي والعالم خلال الفترة 2014-2021	47

قائمة الاختصارات والرموز

قائمة الاختصارات والأشكال

الرمز	المعنى	
G 20	Groupe 20	مجموعة العشرين
AFI	Alliance for Financial Inclusion	تحالف الشمول المالي
INFE	International Network on Financial Education	الشبكة الدولية للتثقيف المالي
OCDE	Organisation pour la coopération et le développement économique	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
CGAP	Consultative group to assist the poor	المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء
CIB	Carte interbancaire	بطاقة الدفع الإلكتروني
GAFI	Groupe d'action financière	مجموعة العمل المالي
DAB	Distributeurs automatiques de billets	الموزعات الآلية للنقود
TPE	Terminaux de paiement électronique	محطات الدفع الإلكتروني
GIE MONETIQUE	Groupement d'intérêt Économique Monétique	تجمع النقد الآلي
SSB	Société des services bancaires	شركة الخدمات البنكية
SATIM	Société de trésorerie automatisée et relations automatiques entre banques	شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك

المقدمة

المقدمـــــة:

في زمن اتسم بالابتكار المالي والتحول الرقمي المستمر، شهد العالم خلال السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا لما يعرف **بالشمول المالي** من طرف صناع السياسات الاقتصادية والمالية على الصعيد الدولي، لاسيما عقب أحداث الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، فضلا على إقدام المؤسسات الدولية على غرار البنك الدولي ومجموعة العشرين G20 والتحالف العالمي للشمول المالي AFI، على تبني موضوع الشمول المالي كنقطة محورية تسعى لتحقيق العدالة المالية والتنمية المستدامة والقضاء على الفجوات الاقتصادية، من خلال توفير فرص متساوية للجميع في الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها بكفاءة وفعالية وبتكاليف معقولة.

وبينما يتطور العالم اقتصاديا وتتزايد التكنولوجيا المالية، يظل مفهوم الشمول المالي محورا حيويا في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، ما جعل جل دول العالم تسارع إلى الاستثمار في البنى التحتية المالية وتقبل على مواكبة التطورات التكنولوجية المالية، خاصة في مجال الاتصال والرقمنة واستغلال فرص التكنولوجيا المالية من منتجات وتقنيات وخدمات مبتكرة، محاولة بذلك الدفع بمختلف شرائح المجتمع بما فيهم محدودي الدخل إلى ركوب موجة الشمول المالي، من أجل النهوض والارتقاء بالقطاع المالي والاقتصادي.

الجزائر وعلى غرار باقي دول العالم والعالم العربي، تعتبر كإحدى الدول الناشئة محط أنظار العديد من الباحثين والمتخصصين في هذا المجال، حيث أن تحديد واقع الشمول المالي فيها يستدعي التحليل الدقيق والموضوعي لبعض المؤشرات الواردة في المؤشر العالمي للشمول المالي، مع فهم عميق للتحديات والفرص التي يطرحها الشمول المالي في الجزائر.

1. الإشكالية العامة:

من خلال ما سبق وفي ظل عالم ينبض بالتحديات والفرص الجديدة نحو تحقيق العدالة المالية، يمكننا طرح التساؤل الرئيسي كالآتي:

- **ما واقع الشمول المالي في الجزائر؟**

2. الأسئلة الفرعية:

يندرج ضمن التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- **ما المقصود بالشمول المالي؟ وماهي أهميته وأهدافه؟**
- **ما هي مؤشرات قياس الشمول المالي في الجزائر؟**
- **ما هي التحديات والحلول المقترحة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر؟**

3. فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة، يمكننا وضع الفرضيات الآتية:

- مستوى الشمول المالي في الجزائر ضعيف مقارنة بالدول العربية والعالم.
- يقاس الشمول المالي في الجزائر من خلال مؤشرات بعد الوصول للخدمات المالية وبعد استخدام الخدمات المالية، وكذا بعد جودة الخدمات المالية.
- يعتبر ضعف البنية التحتية أهم المعوقات التي تواجه الشمول المالي في الجزائر.
- يعتبر تبني الصيرفة الإسلامية وتعزيز انتشارها من بين أهم الحلول المقترحة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر.

4. أسباب اختيار الموضوع:

- التوافق بين موضوع الدراسة والتخصص الدراسي (اقتصاد نقدي وبنكي).
- الأهمية والحداثة الكبيرة لموضوع الدراسة في فهم وتقييم واقع الشمول المالي في الجزائر.
- الرغبة في التعرف على واقع الشمول المالي في الجزائر.

5. أهداف الدراسة:

من خلال دراستنا هذه، نسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية أهمها:

- توضيح وتبسيط المفاهيم الأساسية المتعلقة بالشمول المالي، بهدف فهمها بشكل أعمق وأكثر دقة.
- تحليل واستعراض أهم مؤشرات قياس الشمول المالي في الجزائر.
- التعرف على الجهود المبذولة من طرف السلطات النقدية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر.
- تحديد أهم المعوقات التي تعترض تحقيق الشمول المالي في الجزائر.

6. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في حداثة الموضوع الذي أخذ بعدا مهما على الصعيد العالمي، في حين أنه لم ينل الاهتمام الكافي من الدراسة والتحليل على مستوى الجزائر، لاسيما وأن الشمول المالي عامل أساسي في تحريك عجلة الاقتصاد الحديث، وما يعكسه من آثار إيجابية على القطاع المالي والاقتصادي خاصة من خلال توسيع نطاق خدماته مما يعود بالنفع العام على الفرد والمجتمع بشكل عام.

7. حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: دراسة حالة الجزائر.
- الحدود الزمانية: حصر الدراسة في الفترة (2011-2022)، وتم اختيار هذه الفترة من أجل متابعة التطور التاريخي للشمول المالي في الجزائر، كما أن سنة 2022 هي آخر سنة لأغلب الإحصائيات المحدثة.

8. منهج الدراسة:

بهدف الإلمام بمختلف جوانب موضوع الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة، تم استخدام المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي:** من خلال عرض نشأة وتطور مفهوم الشمول المالي عبر التاريخ.
- **المنهج الوصفي:** من خلال عرض الأدبيات النظرية والتطبيقية للشمول المالي من مفاهيم أساسية إضافة إلى ما تم عرضه من دراسات سابقة في سياق الموضوع.
- **المنهج التحليلي:** تم الاستعانة به لغرض تحليل المؤشرات الخاصة بالشمول المالي في الجزائر واستخلاص مختلف النتائج المتوصل إليها وتحديد أهم المعوقات والجهود المبذولة في معالجتها.

9. صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع المتوفرة في المكتبة خاصة الكتب منها، نظرا لحداثة الموضوع.
- صعوبة الحصول على بعض الإحصائيات المتعلقة بالموضوع.
- عدم توفر آخر التحديثات لبعض الإحصائيات المتعلقة بالموضوع.

10. هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى قسمين كالآتي:

- **الفصل الأول:** الأدبيات النظرية والتطبيقية للشمول المالي، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين، اهتم المبحث الأول بالأدبيات النظرية للشمول المالي من خلال عرض أهم المفاهيم فضلا عن الأهمية والأهداف والتطرق إلى أبعاده ومؤشرات قياسه، في حين اهتم المبحث الثاني بالأدبيات التطبيقية للشمول المالي من خلال عرض أهم الدراسات السابقة والقيمة المضافة.
- **الفصل الثاني:** دراسة تحليلية لواقع الشمول المالي في الجزائر (2011-2022)، وقد تم تقسيمه إلى مبحثين، حيث خصص المبحث الأول لدراسة تطور الشمول المالي من خلال تحليل أهم مؤشرات قياسه في الجزائر ومقارنتها على الصعيدين العربي والدولي، إضافة إلى التطرق لأهم السياسات المنتهجة من أجل تعزيزه، في حين تم التطرق في المبحث الثاني لأهم التحديات والحلول المقترحة وكذا العناصر الأساسية لبناء استراتيجية تعزيز الشمول المالي في الجزائر.

الفصل الأول

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للشمول المالي

تمهيد

في ظل التطورات المتسارعة في العالم الاقتصادي والمالي، أصبح الشمول المالي مفهوماً له أهمية بالغة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي، حيث يتعلق الأمر بتوفير الوصول الشامل للخدمات المالية والبنكية لجميع شرائح المجتمع، بما في ذلك الفئات ذات الدخل المنخفض والمجتمعات النائية، وتعد هذه الخدمات الأساسية مثل الحسابات البنكية والقروض الصغيرة حيوية لتمكين الأفراد والشركات من المشاركة بشكل فعال في النظام المالي والاقتصادي، ومن خلال تعزيز الشمول المالي يمكن تعزيز النمو الاقتصادي، وتقليل الفجوات الاجتماعية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع بأسره، ولهذا السبب تركز الجهات الحكومية والمؤسسات الدولية على تبني استراتيجيات وبرامج تهدف إلى توسيع نطاق الشمول المالي وزيادة فعاليته في العالم بأسره.

من خلال هذا الفصل سوف نحاول استعراض الأدبيات النظرية والتطبيقية المتعلقة بالشمول المالي حيث تم تقسيم الفصل إلى المبحثين الآتيين:

- المبحث الأول: الأدبيات النظرية للشمول المالي.
- المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للشمول المالي.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للشمول المالي

يعتبر الشمول المالي من أهم المفاهيم الاقتصادية التي تهدف إلى توفير الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع بغض النظر عن الدخل أو الوضع الاقتصادي، وقد شهد هذا المفهوم تطورا كبيرا في العقود الأخيرة، حيث أصبح له أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية متعددة.

في هذا المبحث سيتم استكشاف الأدبيات النظرية للشمول المالي، حيث سنركز على المفاهيم الأساسية ووجهات النظر التي تقف وراء هذا المفهوم بما في ذلك الأهمية والأهداف، إضافة إلى الأبعاد والمؤشرات التي تقيس الشمول المالي، وكذا السبل المتبعة من أجل تحقيقه.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم الشمول المالي

في سياق تنمية الاقتصادات وتحقيق التنمية المستدامة، أصبح الحديث عن الشمول المالي أمرا لا غنى عنه، وفي ما يلي سوف نتطرق إلى نشأة ومفهوم الشمول المالي كالآتي:

1. نشأة الشمول المالي:

ظهر مصطلح الشمول (عكس الإقصاء) المالي لأول مرة سنة 1993 في دراسة ليشون وترفت عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، حيث تطرق فيها لأثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات البنكية، لتظهر بعدها العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات البنكية، وفي سنة 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، وانحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف الفئة التي تم إقصاءها على نحو قصري من الشمول المالي وإيجاد السبل الكفيلة بالتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء، مع عزل الفئة المقصية بطريقة إرادية عن استخدام المنتجات والخدمات المالية.[1]

وقد زاد الاهتمام أكثر بموضوع الشمول المالي عقب الأزمة المالية العالمية 2008، وما أسفرت عنه من استبعاد لفئة معتبرة من المتعاملين خارج إطار النظام المالي الرسمي، وعلى إثرها تم إنشاء التحالف الدولي للشمول المالي عام 2008، والذي يعمل على تبادل الخبرات الفنية والعملية بين الدول الأعضاء ومساعدتها في صياغة السياسات والاستراتيجيات وآليات التطبيق بالإضافة إلى إعداد الدورات التدريبية في ذات المجال.[2]

---

[1] عبدالله سمير، **الشمول المالي في فلسطين**، معهد أبحاث الدراسات الفلسطيني، فلسطين، 2016، ص 15.

[2] شيلي وسام وقدي عبد المجيد، **تقييم الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2011-2020**، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أدرار، الجزائر، المجلد 11، العدد 01، عدد خاص، الجزء 01، مارس 2023، ص 132.

وفي سنة 2010 تعهد أكثر من 55 بلد بتحقيق الشمول المالي، وقام أكثر من 30 بلد بإعداد استراتيجية وطنية في هذا الشأن، وفي سنة 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي "**البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية**"، ويذكر أن هناك عدد من الدول قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي ومن أوائل هذه الدول المملكة المتحدة وماليزيا، وتسعى حاليا العديد من دول العالم الثالث والمتقدمة لتطوير استراتيجيات وطنية للشمول المالي، حيث برزت أهميتها بعد انتهاء الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.[1]

2. مفهوم الشمول المالي:

تعددت تعاريف الشمول المالي من قبل الجهات المختصة و يمكن ذكر أبرزها فيما يلي:

- **البنك الدولي:** الشمول المالي هو إمكانية وصول الأفراد والشركات إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم من معاملات ومدفوعات ومنتجات ادخار وتسهيلات ائتمانية وقروض وخدمات تأمين، ويتم تقديمها على نحو مسؤول ومستدام.[2]
- **مجموعة العشرين G20 والتحالف العالمي للشمول المالي AFI:** هو مجموع الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع – بما يشمل الفئات المهمشة والميسورة – للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة.[3]
- **منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE والشبكة الدولية للتثقيف المالي INFE:** الشمول المالي هو العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية في الوقت المناسب وبأسعار معقولة وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدامها من قبل جميع شرائح المجتمع، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة ومصممة خصيصا تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.[4]
- **المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP:** الشمول المالي هو الحالة التي يتاح فيها لجميع البالغين في سن العمل، الوصول إلى خدمات الإقراض والمدخرات والمدفوعات والتأمين المقدمة من مؤسسات مالية رسمية

---

[1] رفيقة صباغ وسليمة غرزي، **الشمول المالي في الدول العربية واقع وآفاق**، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، مجلد 10، العدد 02، 2020، ص 151.

[2] البنك الدولي، **الشمول المالي**، شوهد بتاريخ 2024/05/01، على الرابط الإلكتروني التالي:
.https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview

[3] زاوية رشيدة وبلعور سعيدة، **التكنولوجيا المالية ودورها في تسريع الشمول المالي من أجل تنمية مستدامة**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2019/09/26، ص 3.

[4] Kouet Bi Et Cherkaoui , **Monnaie Electronique Et Inclusion Financière, Essai D'analyse Dans Les Pays De L'Uemoa, Alternatives Managériales Et Economiques**, Université Mohammed V-Rabat, Maroc, V:03, N:04, 2021, P 62

حيث ينطوي النفاذ المالي الفعال على تقديم الخدمات المالية للعملاء على نحو مربح وبكلفة ميسورة مع استدامة عمل المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية بما يساعد على إتاحة خدمات مالية للمستبعدين والمحرومين من تلك الخدمات بدلا من الخيارات غير الرسمية المتاحة.[1]

- **صندوق النقد الدولي:** يعرف الشمول المالي على أنه تمتع الأفراد بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض والشركات بما في ذلك أصغرها بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة مقابل أسعار معقولة من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية مع توفيرها بطريقة مستدامة من قبل مجموعة من مقدمي الخدمات المالية العالمية في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة.[2]
- **صندوق النقد العربي:** الشمول المالي هو إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض إلى القنوات غير الرسمية التي لا تخضع لأدنى حد من الرقابة والإشراف، مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية.[3]
- **بنك الجزائر:** عرف الشمول المالي على أنه توافر جميع الخدمات المالية واستخدامها من طرف مختلف شرائح المجتمع من مؤسسات وأفراد خاصة المهمشين، وذلك عبر القنوات الرسمية بما في ذلك حسابات الخدمات الجارية والادخارية، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، خدمات التمويل والائتمان والابتكارات في الخدمات المالية الأكثر تكيفا وبأسعار تنافسية ومعقولة.[4]

من خلال ما تم عرضه من تعاريف، يمكننا القول بأن **الشمول المالي هو العملية التي يتم من خلالها تقديم الخدمات المالية وجعلها متاحة لأكبر عدد من فئات المجتمع وبأسعار معقولة.**

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الشمول المالي

تمتع الشمول المالي بنصيب كبير من اهتمام صانعي القرار في المجال الاقتصادي نظرا لأهميته البالغة وأهدافه الاستراتيجية البارزة، وعليه سنتناول في هذا العنصر هاته النقاط بالتفصيل.

---

[1] وحيدة بولمرج وشافية كتاف، **الشمول المالي ودور التمويل الأصغر الإسلامي في تعزيز تجربة السودان نموذجا**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، المجلد 07، العدد 03، 2021، ص 185.

[2] صورية شنبي والسعيد بن لخضر، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة مسيلة، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، 2019، ص 106.

[3] نهلة أبو العز، **أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الافريقية**، مجلة كلية السياسات والاقتصاد، كلية الدراسات الافريقية العليا، القاهرة، مصر، العدد 10، أفريل 2021، ص 347.

[4] La Banque d'Algérie, **BROCHURE SUR L'INCLUSION FINANCIERE**, Vu le 25/05/2024, sur le site : https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/10/inclusion7.pdf

1. أهمية الشمول المالي:

للشمول المالي أهمية بالغة تتضح في ما يلي:[1]

- **المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة:** يعد الشمول المالي عامل أساسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث قام أكثر من 30 بلد بإطلاق استراتيجية وطنية لتطوير قدرات فئات محدودي الدخل على الإنتاج وتحسين دخولهم ودمج الاقتصاد غير الرسمي وهذا ما ينصب في صالح تشجيع ودعم المشروعات الصغيرة و المتوسطة؛
- **تعزيز فعالية الوساطة المالية:** تتجلى هذه الأهمية من خلال تجميع مدخرات الأفراد المستبعدين من التعامل مع النظام الرسمي الأمر الذي يعمل على زيادة المدخرات وتحسين أداء البنوك، فتوفير البنية التحتية والتنظيمية والتشريعية اللازمة وتوسع الشمول المالي بشكل مدروس يهدف إلى تحقيق النمو الشامل والمستدام وتحسين تنويع الخدمات المالية لدى المؤسسات المالية والعمل على تقليل المخاطرة؛
- **زيادة فرص المنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية:** يساهم الشمول المالي في زيادة فرص المنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية من خلال العمل على تنويع المنتجات والخدمات المالية والاهتمام بجودتها لتعزيز قدرتها على الاحتفاظ بالعملاء واستقطاب فئات جديدة منهم، وهذا ما سيساعد على الحد من تسرب المتعاملين إلى القنوات غير الرسمية؛
- **الدفع نحو الرقمنة والخدمات المالية:** تسمح الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول للمستخدمين بحفظ الأموال وتحويلها وبالتالي تساعد على تحسين كسب الدخل من خلال تمكين الأسر من زيادة المدخرات؛
- **تحسين قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم:** إن إمكانية وصول الأفراد إلى الخدمات المالية والمصرفية تشجعهم على الإقبال على الاستثمار والمخاطرة وهذا ما ينعكس بشكل إيجابي على مستويات النمو ويتحقق هذا من خلال إدخال التكنولوجيا المبتكرة قصد خلق فرص فعالة لتخفيف تكاليف المعاملات وسهولة وصول الأفراد لمختلف القطاعات والعمل على تحسين مستويات دخل الأفراد.
- **تعزيز جهود التنمية الاقتصادية:** يوجد علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، حيث يسمح الوصول السهل إلى الخدمات المالية وخاصة للفئات الفقيرة إلى توفير المال بأمان ويساعد في منع تركيز القوة الاقتصادية مع عدد قليل من الأفراد، وبالتالي التخفيف من المخاطر التي قد يواجهها الفقراء نتيجة للصدمات الاقتصادية، بالإضافة للأثر الإيجابي على أسواق العمل، لذلك أصبح توفير الوصول إلى الخدمات المالية مجال اهتمام صانعي السياسات حيث يترتب عليه آثار بعيدة المدى.[2]

---

[1] صخري عبد الوهاب وبن علي سمية، **دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي على المستوى العالمي مع التعريج لوضع دول المنطقة العربية**، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أدرار، الجزائر، المجلد 10، العدد 02، 2022، ص ص 493-494.

[2] Soun Garg and Parul Agarwal, **Financial Inclusion In India A Review Of Initiatives And Achievements**, Journal Of Business And Management (Iosr-Jmb), JECRC University, Jaipur, rajasthm, India, Vol 16, No 06, 2014, P 55.

- **المساعدة على الادخار:** حيث يساعد العائلات على الادخار من أجل التقاعد أو الحالات الطارئة وغير المتوقعة، فقد أبرزت الدراسات أن الشمول المالي يمكن له تحسين الدخل ويزيد من المدخرات وبالتالي تمكين الفئات المحرومة من توفير ضروريات الحياة كالرعاية الصحية والتعليم وتنمية أعمالهم، ففي إحدى الدراسات التي أجريت على النيبال، زاد إنفاق الأسر التي تعتمد على الأغذية الهامة (اللحوم والأسماك) بنسبة 15% وعلى التعليم بنسبة 20% وذلك بعد حصولهم على حسابات ادخار مجانية، كما ارتفع إنفاق المزارعين في مالاوي الذين كانوا يودعون مكاسبهم في حسابات ادخار المعدات الزراعية بنسبة 3% كما زادت قيمة محاصيلهم بحوالي 15%.[1]
- **تدعيم الاستقرار المالي:** حيث أن اعتماد الأسر في تعاملاتهم المالية على البنوك يزيد من حجم الودائع المتوفرة لدى البنوك مما يرفع قدرة البنك على امتصاص الصدمات خاصة في فترات الضغط، غير أنه في المقابل توسع البنك في القروض يجب أن يقترن برقابة مصرفية فعالة من أجل تدعيم الاستقرار في القطاع.[2]

2. أهداف الشمول المالي:

تتمثل الأهداف الرئيسية من تطبيق الشمول المالي فيما يلي:[3]

- **على مستوى الدولة:**

- أن تكون التعاملات المالية للأفراد محددة بشكل واضح للدولة، بحيث ترتفع حصيلة الضرائب، ومنع التهرب الضريبي، إضافة إلى إلغاء الشيكات الحكومية، ليتجه المواطن للدفع الإلكتروني لتحقيق الشفافية والوضوح.
- يساهم نظام التحصيل الإلكتروني في سرعة تحصيل إيرادات الدولة، وزيادة العمر الافتراضي للعملات الورقية عبر الحد من الحاجة لتداولها في الأسواق، ومن ثم توفير في تكلفة طباعة هذه العملات.
- تخفيض تكاليف النقل والتأمين على النقدية من وإلى البنك المركزي.
- دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حيث يساهم ذلك في انخفاض معدل التضخم، والحفاظ على قيمة القوة الشرائية للنقود، وانخفاض أسعار الفائدة على الإقراض في البنوك وبالتالي زيادة تمويل استثمارات حقيقية التي تؤدي إلى زيادة فرص العمل.

- **على مستوى القطاع المصرفي:**

- زيادة قدرة القطاع المصرفي على توسيع الاستثمارات من خلال التوسع في أجهزة الصراف الآلي، وانتشار الفروع البنكية، ونقاط البيع، بالإضافة إلى تقديم خدمات مالية ملائمة وفقا لرغبات واحتياجات العملاء.

---

[1] صورية شنبي والسعيد بن لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 108.

[2] Ratna Sahay And others, **Financial Inclusion: Can It Meet Multiple Macroeconomic Goals?** Discussion International Monetary Fund, SDN/15/17, États-Unis, 2015, p 16.

[3] آية عادل محمود عوض، **أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي بالبنوك**، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة جامعة القاهرة، مصر، العدد03، 2021، ص 377-379.

- زيادة عدد المتعاملين في القطاع المصرفي يؤدي إلى زيادة السيولة البنكية وهو ما قد ينعش الاقتصاد.
- تعزيز قنوات اتصال فعالة بين القطاع المصرفي والعملاء، ومن ثم جذب أكبر عدد من العملاء.
- جذب فئات محدودي ومتوسطي الدخل وليس هذا فحسب وإنما أيضا سكان المناطق النائية لتكون تعاملاتهم المالية مع القطاع المصرفي، ومن ثم تحسين ربحية ذلك القطاع وبالتالي تعزيز الأداء المالي.
- توسع في استخدام التكنولوجيا الجديدة في التعاملات المالية.

- **على مستوى العملاء:**

- تقديم تسهيلات سداد إلكترونية تتسم بالكفاءة والمرونة وبتكاليف معقولة.
- تزويد العميل بكافة المعلومات اللازمة في كل مراحل تعامله مع مقدمي الخدمات المالية.
- زيادة الوعي والتثقيف المالي لديهم بما سيحقق لهم خيارات مالية مبنية على معلومات صحيحة.
- الاهتمام بشكاوى العملاء والتعامل معها بحيادية وموضوعية.
- امتلاك الفرد حسابا بنكيا، يوفر له سجلاً بنكياً يمكنه من الحصول على تمويل بنكي في حالات الطوارئ، أو حتى في حال أراد الحصول على تمويل لغرض الاستثمار.
- الحد من مخاطر التعامل النقدي، حيث أن فقد المال النقدي أسهل من فقده في الحساب المصرفي، ولذلك فإن الكثير من الدول الإفريقية حاليا تشجع مواطنيها على إيداع أموالهم وادخارها في البنوك بدلا من ادخارها في المنازل، وفي ذلك تخفيض لنسبة جرائم الأموال أيضا.

المطلب الثالث: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي

يمكن تقسيم الشمول المالي إلى ثلاثة أبعاد رئيسية، حيث يضم كل بعد مجموعة من المؤشرات حددتها الشراكة العالمية للشمول المالي، والتي سنناقشها كالآتي:

1. أبعاد الشمول المالي:

هناك ثلاثة أبعاد أساسية للشمول المالي نذكرها كالآتي:

- **الوصول للخدمات المالية:** يشير هذا البعد إلى القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، ويتطلب هذا البعد تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل تكلفة القرب من نقاط الخدمات المصرفية، حيث يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المصرفية.[1]

[1] محمد بوطلاعة وآخرون، **واقع الشمول المالي وتحدياته: الأردن والجزائر نموذجا**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، 2020، ص 148.

- **استخدام الخدمات المالية:** يشير هذا البعد إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، وتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية محددة.[1]
- **جودة الخدمات المالية:** تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة تحد في حد ذاته، حيث أنه على مدى السنوات السابقة انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية حيث كان لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، فعدم الوصول إليها لازال يسبب مشكلة رغم الجهود المتواصلة من أجل ضمان جودة الخدمات المالية، فهذا البعد ليس بعدا واضحا، حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض، حماية المستهلك والكفالات المالية، بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.[2]

الشكل رقم1-1: أبعاد الشمول المالي

المصدر: بوسليماني صليحة وبريش فايزة، **واقع ومعوقات تنمية الشمول المالي في الجزائر**، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أدرار الجزائر، المجلد 11- العدد 01، 2023، ص 30.

2. مؤشرات الشمول المالي:

في هذا العنصر يمكننا تفصيل مؤشرات الشمول المالي حسب كل بعد كالآتي:

- **مؤشرات قياس بعد الوصول للخدمات المالية:** تتلخص مؤشرات قياس هذا البعد كالآتي:[3]
  - عدد نقاط الوصول لكل 10.000 بالغ وطنيا مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية؛

---

[1] العباس بهناس وآخرون، **أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية**، مجلة معارف، جامعة محند أكلي البويرة، الجزائر، مجلد 14، عدد 02، 2019، ص 216.

[2] نرجس معمري وحميدة أوكيل، **الشمول المالي في الجزائر واقع وتحديات**، مجلة القسطاس للعلوم الادارية والاقتصادية والمالية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، 2019، ص 38.

[3] أسامة فراح وعبد العزيز رحمة، **الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك**، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المركز الجامعي سي الحواس بريكة، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، 2021، ص 651.

- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1.000 كم^2 ؛
- حسابات النقود الإلكترونية ؛
- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة؛
- النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

- **مؤشرات قياس بعد استخدام الخدمات المالية:** ويمكن قياسه من خلال ما يلي:[1]
  - نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم و متواصل؛
  - نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم؛
  - نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم؛
  - تعداد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد؛
  - نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة؛
  - نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية ودولية؛
  - نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات في مؤسسة مالية رسمية؛
  - نسبة المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة التي لديها قروض حالية.
- **مؤشرات قياس بعد جودة الخدمات المالية:** وهي كالآتي:[2]
  - القدرة على تحمل التكاليف: ويقاس من خلال:
    - ❖ معرفة متوسط الكلفة الشهرية للحصول على حساب قاعدي بناء على الحد الأدنى الرسمي للأجور.
    - ❖ متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري مفتوح.
    - ❖ متوسط تكلفة تحويلات الائتمان.
    - ❖ نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات المالية مرتفعة.
  - الشفافية: ويقاس من خلال:
    - ❖ نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية عقود القروض المالية.
    - ❖ وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة.
  - حماية المستهلك: ويقاس من خلال:

---

[1] خلالفة محمد بدر وبوبلوطة بلال، **واقع الشمول المالي في الجزائر واستراتيجية تعزيزه**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، جوان 2023، ص 18.

[2] كمال كاظم جواد الشمري وريام فاضل شاكر الفتلاوي، **تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي (دراسة تطبيقية في العراق للمدة 2010-2016)**، المجلة العراقية للعلوم الادارية، جامعة كربلاء، العراق، المجلد 16، العدد 63، 2020، ص ص 87-88.

- ❖ إمكانية وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوى والتعامل بين العملاء والمؤسسة المالية.
- ❖ مدى وجود إمكانية للجوء إلى العدالة مثل وجود محاكم مالية لحل المشاكل.
- ❖ نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها.

- الراحة والسهولة: ويقاس من خلال نسبة الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذين يقضونه في الانتظار في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية.
- التثقيف المالي: ويقاس من خلال نسبة البالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الأساسية مثل المعدل، المخاطرة، التضخم.
- المديونية (السلوك المالي): ويقاس من خلال:

- ❖ نسبة المقترضين الذين يتأخرون أكثر من شهر عن سداد القرض في موعد الاستحقاق.
- ❖ كيفية حل الأزمات المالية لدى الزبائن إما بالاستدانة من البنوك أو الاقتراض من الأصدقاء والأقارب.

- العوائق الائتمانية: ويقاس من خلال:

- ❖ نسبة الوحدات الإدارية في المناطق الحضرية على الأقل بثلاثة فروع مالية رسمية للمؤسسات.
- ❖ نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منها توافر ضمانات على القروض المصرفية.
- ❖ مدى وجود عوائق أو نقص في المعلومات حول أسواق الائتمان.

المطلب الرابع : سبل تعزيز الشمول المالي

في هذا الإطار هناك أربعة محاور أساسية لتعزيز الشمول المالي، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[1]

1. دعم البنية التحتية المالية:

وتمثل إحدى أهم الركائز الأساسية لخدمة متطلبات الشمول المالي، وتتضمن توفير البيئة التشريعية الملائمة وتعزيز الانتشار الجغرافي من خلال توسيع شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية وإنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل وكلاء البنوك، وخدمات الهاتف المصرفي، ونقاط البيع، والصرافات الآلية، وخدمات التأمين وغيرها بالإضافة إلى تطوير نظم الدفع والاستفادة من التطورات التكنولوجية من خلال توسيع الخدمات المالية الرقمية.

2. حماية مستهلكي الخدمات المالية:

من خلال تطبيق القواعد والمبادئ والممارسات الدولية السليمة المتعلقة بحماية مستهلكي الخدمات المالية، بالإضافة إلى زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي بهدف تعزيز مبدأ الشمول المالي وبالتالي الاستقرار المالي من خلال التأكيد على حصول العميل على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة

[1] علالي سارة وتنيو كنزة، **واقع الشمول المالي في الجزائر وسبل تعزيزه**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول الشمول المالي في الجزائر الواقع والآفاق، جامعة فرحات عباس سطيف 2، الجزائر، 2022/10/13، ص ص 4-5.

عالية مع توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية وتوفير الخدمات الاستشارية بالإضافة إلى تقديم ضمانات لحماية بيانات العملاء المالية.

3. تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع:

يعتبر أحد أهم ركائز تحقيق الشمول المالي من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وبالتالي تقع على عاتق مقدمي الخدمات المالية مهمة تطوير الخدمات والمنتجات المالية، أخذا في الاعتبار مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات التي تستهدفهم قبل طرحها والتسويق لها، إضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة.

4. التثقيف المالي:

يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية من خلال إعداد استراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي، ويهدف التثقيف المالي إلى إيجاد نظام تعليم مالي متكامل يبدأ من الصفر بهدف الوصول إلى مجتمع مثقف ماليا، ويعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع يساعد التثقيف المالي المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطر.

الشكل رقم 1-2: المحاور الأساسية لسبل تعزيز الشمول المالي

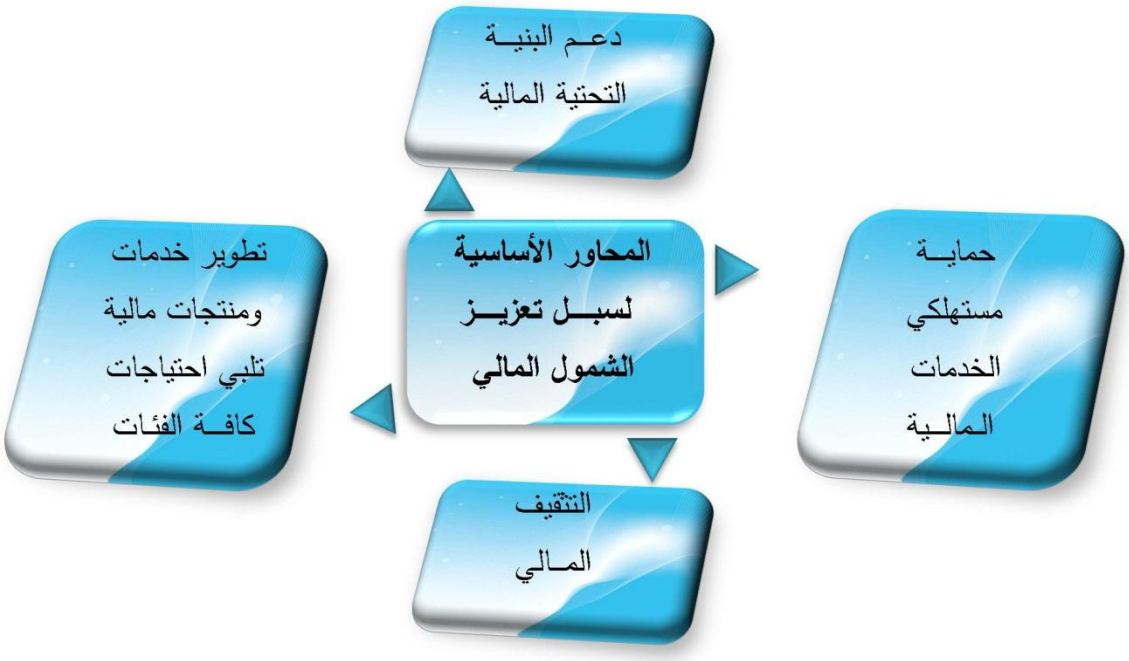

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على علالي سارة وتنيو كنزة، **واقع الشمول المالي في الجزائر وسبل تعزيزه**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول الشمول المالي في الجزائر الواقع والآفاق، جامعة فرحات عباس سطيف2، الجزائر، 2022/10/13، ص ص 4-5.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للشمول المالي

تنوعت الدراسات السابقة التي عالجت مواضيع واقع الشمول المالي سواء على مستوى الجزائر أو على مستوى الوطن العربي، وحتى على المستوى العالمي لاسيما الدول الأجنبية النامية، وسوف نحاول من خلال هذا المبحث استعراض ما تيسر منها.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

ونذكر منها بعض الدراسات حيث سنعرضها من الأقدم إلى الأحدث، ومن العالمية إلى المحلية كما يلي:

1. الدراسة الأولى:

دراسة بوطرفة رشيد وصغير عماد: عبارة عن مقال منشور بمجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، جامعة العربي التبسي– تبسة، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، 2020، تحت عنوان: **واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية وآفاق تطويره.**

عالجت هذه الدراسة واقع الشمول المالي بالمملكة العربية السعودية باعتبارها من أهم الدول التي تسعى إلى تعزيز وتطوير قطاعها المالي في ظل برنامج تطوير القطاع المالي ورؤية المملكة 2030، من خلال تحليل وضع الشمول المالي بالمملكة وتحديد أهم التحديات والتي وجب من أجلها إيجاد آليات لتطوير القطاع المالي بالاعتماد على برامج بإمكانها تعزيز الشمول المالي، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل واقع الشمول المالي في المملكة وآليات النهوض بالقطاع المالي، كما اعتمدت هذه الدراسة في جمع المعلومات وتحليلها، على التقارير الرسمية والمؤشرات ذات الارتباط لقياس الشمول المالي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تمتع النظام المالي في المملكة بدرجة جيدة من التطور بوجه عام.
- القطاع المالي السعودي يواجه عدة تحديات أهمها تدني مستوى التغطية الشاملة للخدمات المالية وتدني نسبة الادخار وضعف الثقافة المالية، إضافة إلى محدودية مصادر التمويل.
- تبني السعودية لبرامج تهدف إلى تطوير قطاع مالي متنوع وفعال، يحفز الادخار والتمويل والاستثمار في إطار خطة التنفيذ 2020 ورؤية المملكة 2030.

2. الدراسة الثانية:

دراسة نادية لوزري: عبارة عن دراسة مقارنة لمستوى الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية منشورة بمجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، جامعة مغنية، الجزائر، المجلد 02، العدد 02، 2021، تحت عنوان: **واقع الشمول المالي في الدول العربية وآليات تعزيزه.**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية واستقرار النظام المالي، مع الوقوف على واقع الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية، وهذا من خلال تحليل مؤشرات الشمول المالي لهذه الدول خلال الفترة (2011-2017)، التي تبين من خلالها تدني مستواه في العديد من الدول العربية باستثناء دول الخليج، نتيجة ضعف مؤشر وصول الخدمات المالية إلى شريحة كبيرة من المواطنين، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي لتوضيح مفهوم وأهمية الشمول المالي، إضافة إلى المنهج التحليلي الذي ساعد من خلال مؤشرات الشمول المالي في التعرف على مستوى الشمول المالي في الدول العربية والكشف عن أسباب تدنيه مقارنة بدول العالم، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- مستوى الشمول المالي في الدول العربية لا يزال متدنيا مقارنة بدول العالم، وذلك نتيجة عدة عوامل أبرزها ضعف الشبكة المصرفية وصعوبة وصول فئة كبيرة من الأفراد إلى الخدمات المالية، وكذا تدني مستوى المعيشة وارتفاع نسبة الفقر في العديد من الدول.
- تفوق بلدان الخليج العربي في معظم مؤشرات الشمول المالي مقارنة بالدول العربية الأخرى.
- نسبة الادخار في البلدان العربية ضعيفة مقارنة بدول العالم.
- تأخر تعميم وسائل الدفع الإلكترونية كالدفع عن طريق الهاتف النقال أو الإنترنيت نتيجة غياب الأطر التشريعية.

3. الدراسة الثالثة:

دراسة علالي سارة وتنيو كنزة: عبارة عن مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول الشمول المالي في الجزائر الواقع والآفاق، جامعة فرحات عباس سطيف 2، الجزائر، 2022، تحت عنوان: **واقع الشمول المالي في الجزائر وسبل تعزيزه.**

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة متغير الشمول المالي باعتباره عاملا أساسيا للارتقاء بالقطاع المالي وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، من خلال تحليل واقع الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة (2018-2021)، حيث

اعتمدت الدراسة على المنهج التجريبي بالاعتماد على دراسة ميدانية قائمة على استمارة إلكترونية استهدفت عينة عشوائية قدرها 230 مستجوبا من المجتمع الجزائري، وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج، أهمها:

- مستوى الوصول إلى الخدمات المالية يبقى متوسطا ولا يرقى إلى المستويات المنشودة.
- مستوى استخدام الخدمات المالية في الجزائر مرتفع نسبيا.
- مستوى جودة الخدمات المالية في الجزائر متوسط نسبيا ولا يزال بعيد عن تطلعات المتعاملين.
- مستوى الشمول المالي في الجزائر بشكل عام متوسط وبعيد عن المستويات العالمية.

4. الدراسة الرابعة:

دراسة خلالفة محمد بدر وبوبلوطة بلال: عبارة عن مقال منشور بمجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، الجزائر، المجلد 07، العدد01، 2023، تحت عنوان: **واقع الشمول المالي في الجزائر وإستراتيجية تعزيزه.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الشمول المالي في الجزائر، من خلال تحليل بعض المؤشرات الواردة في المؤشر العالمي للشمول المالي الصادر عن البنك الدولي خلال الفترة (2011-2017)، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف بعض المفاهيم الأساسية وكذا تحليل مؤشرات الشمول المالي المتعلقة بالجزائر، وقد خلصت الدراسة إلى أن الجزائر جاءت في مراكز متأخرة عالميا وعربيا من حيث الشمول المالي، ويرجع السبب إلى ضعف الطلب والعرض على الخدمات المالية، نظرا إلى انتشار البطالة والاعتماد الكبير على السيولة النقدية في المعاملات إضافة إلى ضعف تعامل البالغين مع المؤسسات المالية وانتشار الاقتصاد الموازي، وتوصي الدراسة بضرورة تبني استراتيجية وطنية واضحة المعالم للشمول المالي تكون فيها مؤسسة بريد الجزائر هي الركيزة الأساسية نظرا لكونها تشمل أكبر شريحة من البالغين، إضافة إلى العمل على التثقيف المالي وتشجيع خلق شركات التكنولوجيا المالية وتقديم الخدمات عبر الهاتف المحمول.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

ونذكر منها بعض الدراسات حيث سنعرضها من الأقدم إلى الأحدث، ومن العالمية إلى المحلية كما يلي:

1. الدراسة الأولى:

دراسة لـ Abderahim Leila and Beldjilali Fatiha وهي عبارة عن مقال منشور بمجلة Research In Finance And Accounting, University Of M'sila, Algeria, Vol 07, N°01, 2022, تحت عنوان **The Reality Of Financial Inclusion In The Arab Countries And The Role Of Financial Technology In Promoting It (Country Experiences)**.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية وواقع الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه من خلال تحليل مؤشرات الشمول المالي خلال الفترة (2014-2017)، وإبراز دور شركات التكنولوجيا المالية في تقديم العديد من الخدمات المالية ومساهمتها في دعم جهود وسياسات التنويع الاقتصادي، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي باستخدام عدد من النماذج لتوضيح تطور مؤشرات الشمول المالي والتكنولوجيا المالية التقنيات المستخدمة في الدول العربية، وخلصت الدراسة إلى أن الدول العربية من بين الدول المنفتحة على التطورات والابتكارات في البيئة المالية العالمية التي شهدت تطورات هامة في السنوات الأخيرة، لذا وجب عليها اعتماد استراتيجية شاملة تهدف إلى الاعتماد على المدفوعات الرقمية والتكنولوجيا المالية كأداة رئيسية لتعزيز الشمول المالي والانتقال إلى الاقتصاد غير النقدي، من خلال تحديث البنية التحتية للاتصالات، وإعداد قانون لتطوير المعاملات المالية غير النقدية يتماشى مع تنظيمات البنوك المركزية.

2. الدراسة الثانية:

دراسة لـ Lemerini Nedjla and Habi Abdellatif وهي عبارة عن مقال منشور بالمجلة الدولية Economic Performance, University Of M'hamed bougara de boumerdes, Algeria, Volume:05, Issue:02, 2022, تحت عنوان **The Reality Of Financial Inclusion In Algeria And The Arab World**.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الشمول المالي في الجزائر والعالم العربي من خلال دراسة مفهوم الشمول المالي وأهميته للتنمية الاقتصادية، والتطرق إلى مؤشراته وأهم معوقات تعميم الخدمات المالية في الوطن العربي خلال الفترة (2011-2017)، واعتمدت الدراسة على منهجين رئيسيين هما المنهج الوصفي التحليلي من خلال شرح وتوضيح الجوانب النظرية المتعلقة بمفاهيم الشمول المالي وتحليل الإحصاءات المتعلقة بمؤشراته، إضافة إلى المنهج التجريبي من خلال تناول واقع الشمول المالي في الجزائر وبعض الدول العربية، وخلصت الدراسة إلى أن العالم العربي لا يزال يعاني من انخفاض مستويات الشمول المالي مقارنة بدول العالم، ويواجه تحديات خدمية تتطلب ضرورة تبني استراتيجية فعالة لدعم وتعزيز الشمول المالي، أما بالنسبة للجزائر فقد تحسنت ملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية الرسمية إلى مستوى مقبول، لكن الاقتراض من المؤسسات المالية لا يزال منخفضا للغاية.

3. الدراسة الثالثة:

دراسة لـ Benhalima Faycal and El-Mehdi Barça وهي عبارة عن مقال منشور بمجلة Economic Sciences, Management And Commercial Sciences Review, University Of M'sila, Algeria, Volume: 15 N°: 02, 2022, تحت عنوان **The Reality Of Financial Inclusion In Algeria Under The Current Level Of Governance**.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وضعية الشمول المالي في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2017) في ضوء المستوى الحالي للحوكمة المالية، والأسباب التي تعيق تبني الثقافة المالية الهادفة إلى تحقيق النمو الاقتصادي، حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي في تحليل نسب الشمول المالي في الجزائر بمساعدة قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، وخلصت إلى أن مساهمة المؤسسات المالية في تعزيز الشمول المالي لشريحة مختلفة من المجتمع ضعيفة ومحدودة في تقديم خدمات مالية ومصرفية عالية الجودة ومنخفضة التكلفة، ويستثنى من ذلك فئة ذوي الدخل المنخفض، والذي يعتبر الهدف الأسمى للشمول المالي لتحقيق غرضه والارتقاء بالاقتصاد.

المطلب الثالث: القيمة المضافة

تأتي هذه الدراسة كتكملة للدراسات السابقة في موضوع الشمول المالي، لما يتميز به من حداثة وتطور مستمر، حيث أن أغلب الدراسات اتسمت بعرض المفاهيم الأساسية للشمول المالي وبيان دوره في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تسليط الضوء على أهم انعكاساته الاقتصادية والاجتماعية.

من خلال دراستنا لواقع الشمول المالي في الجزائر، قمنا بعرض وتحليل أهم مؤشرات قياس الشمول المالي في الجزائر، كما سعينا لتسليط الضوء على الجهود المبذولة من جانب الحكومة الجزائرية بهدف تعزيز الشمول المالي في البلاد، إضافة إلى محاولة حصر العوائق والتحديات من أجل البحث في الحلول الجدية والفعالة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر.

وقد تميزت دراستنا هذه عن الدراسات السابقة من حيث النطاق المكاني والزماني، حيث ركزنا في دراستنا على الجزائر وقمنا بإعادة عرض وتحليل آخر المعطيات الجديدة والمستحدثة بهدف فهم السبل والأسباب التي تساهم في تحقيق الأهداف المنشودة في إطار تعزيز الشمول المالي في الجزائر والسعي للالتحاق بركب التكنولوجيا المالية ومواكبة ومسايرة التحولات والتطورات الاقتصادية والمالية على الصعيد العالمي.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل، سعينا إلى تبسيط المفاهيم المرتبطة بالشمول المالي، بالتعريج على أهم التعاريف المنبثقة عن أهم الهيئات الرسمية، حيث اتفقت جميع التعاريف على أن الشمول المالي هو العملية التي يتم من خلالها تقديم الخدمات المالية وجعلها متاحة لأكبر عدد من فئات المجتمع وبأسعار معقولة، إضافة إلى تبيان أهميته وأهدافه على غرار المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة و تدعيم الاستقرار المالي، كما تم التطرق للأبعاد الرئيسية للشمول المالي والمتمثلة في بعد الوصول للخدمات المالية وبعد استخدامها وبعد جودتها، وتبيان طرق قياسه من خلال المؤشرات الدولية للشمول المالي، كذلك تم التطرق لأهم السبل والركائز المعتمدة في تعزيزه من دعم البنى التحتية المالية وحماية مستهلكي الخدمات المالية وتطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع وكذا التثقيف المالي.

وقد تبين لنا أن الوصول واستخدام الخدمات المالية الرسمية أصبح تحديا عالميا، كما توضح الدراسة أن مفهوم الشمول المالي يتعدى الجوانب المالية ليشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مما يجعله أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة.

وفي الفصل الثاني، سوف نحاول تطبيق هذه المفاهيم على الواقع الجزائري، من خلال دراسة تحليلية لواقع الشمول المالي في الجزائر (2011-2022).

الفصل الثاني

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لواقع الشمول المالي في الجزائر (2011-2022)

تمهيد

تثير الجزائر كدولة ناشئة اهتمام العديد من الباحثين والمتخصصين في مجال الشمول المالي، حيث أن تحديد واقع الشمول المالي فيها يتطلب تحليلا دقيقا وموضوعيا، مع فهم عميق للتحديات والفرص المطروحة في هذا المجال داخل البلاد.

ومن أجل ذلك سنقوم بتحليل واقع الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة (2011-2022)، حيث سنقدم تصور دقيق وشامل للوضع الاقتصادي والمالي في البلاد، استنادا على تحليل أهم المؤشرات الأساسية التي تُظهر مدى تطور الشمول المالي في الجزائر، إضافة إلى مقارنتها بواقع الشمول المالي عربيا وعالميا.

كذلك سوف نقوم بتسليط الضوء على أهم السياسات المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية من أجل تعزيز الشمول المالي في الجزائر، إضافة إلى محاولة حصر أهم التحديات التي تواجه تطور الشمول المالي في البلاد، وبناء على ذلك سوف نسعى لتقديم اقتراحات وحلول مبتكرة من أجل تعزيزه.

وبناء على ما سبق، تم تقسيم الفصل إلى المبحثين الآتيين:

- المبحث الأول: تطور الشمول المالي في الجزائر.
- المبحث الثاني: التحديات والحلول المقترحة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر.

المبحث الأول: تطور الشمول المالي في الجزائر

إن دراسة واقع الشمول المالي في الجزائر تهدف إلى فهم مدى توفير الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع، بما في ذلك الطبقة الضعيفة والمناطق النائية، وكيفية تحسين الوصول إلى هذه الخدمات، حيث تشمل هذه الدراسة تحليل عوامل مثل التوزيع الجغرافي للبنوك والمؤسسات المالية، ومدى اعتماد الناس على الخدمات المالية التقليدية مثل البنوك مقارنة بالخدمات المالية الرقمية مثل الهواتف المحمولة.

في هذا المبحث سيتم دراسة واقع الشمول المالي في الجزائر، حيث سنركز على تحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر، وكذا مقارنة واقع الشمول المالي في الجزائر عربيا وعالميا، إضافة إلى التطرق للسياسات المنتهجة من أجل تنمية الشمول المالي في الجزائر.

المطلب الأول: تحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

يعد تحليل مؤشرات الشمول المالي أمرا حيويا لقياس تطور النظام المالي وتقديم الخدمات المالية بشكل فعال وعادل، كما أنه يساعد على تحديد الفجوات وتطوير السياسات والبرامج التي تعزز الشمول المالي والتنمية الاقتصادية المستدامة، ومن خلال هذا المطلب سوف نسعى إلى دراسة وتحليل أهم مؤشرات الشمول المالي المتعلقة بالجزائر وفقا لكل بعد من أبعاد الشمول المالي كالآتي:

1. مؤشرات بعد الوصول للخدمات المالية:

حيث سنقيس هذا البعد من خلال مؤشر الكثافة المصرفية ومؤشر انتشار أجهزة الصراف الآلي كالآتي:

- **مؤشر الكثافة المصرفية:** يعكس مؤشر الكثافة المصرفية مستوى توفر الخدمات المصرفية في بلد معين مقارنة بعدد السكان فيه، ويحسب عادة حسب مؤشر Cameron للكثافة المصرفية، وذلك عن طريق قياس عدد الفروع المصرفية لكل 10.000 شخص بالغ في البلد، والذي يأخذ العلاقة التالية:

الكثافة المصرفية= إجمالي فروع البنوك والمؤسسات المالية/إجمالي السكان البالغين *10.000

حيث أن ارتفاع هذا المؤشر فوق الواحد (1) يشير إلى وجود شبكة مصرفية قوية وتطور اقتصادي، في حين أن انخفاضه عن (0,5) يظهر نقصاً في توفر الخدمات المصرفية وضعف انتشار الشبكة المصرفية[1]، ومن خلال الجدول رقم 2-1 نوضح تطور مؤشر الكثافة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2011-2021.

[1] Maldonado and Rita Martinita, **The Rôle of the Financial Sector in the Economic Développent of Puerto Rico**, Federal Deposit Insurance Company, Washington, D.C, États-Unis,1970, p 94.

الجدول رقم 2-1: تطور الكثافة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2011-2021

السنوات	نسبة فروع البنوك لكل 100 ألف بالغ	الكثافة المصرفية حسب مؤشر Cameron أي (نسبة فروع البنوك لكل 10 ألف بالغ)
2011	5,18	0,518
2012	5,23	0,523
2013	5,22	0,522
2014	5,21	0,521
2015	5,26	0,526
2016	5,25	0,525
2017	5,22	0,522
2018	5,24	0,524
2019	5,25	0,525
2020	5,25	0,525
2021	5,26	0,526

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على موقع البنك الدولي، شوهد بتاريخ 2024/05/08 على الرابط الإلكتروني التالي:

https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.CBK.BRCH.P5?end=2021&locations=DZ&start=2011&view=chart

يمكن تمثيل الجدول رقم 2-1 في الشكل التالي:

الشكل رقم 2-1: تطور مؤشر الكثافة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2011-2021

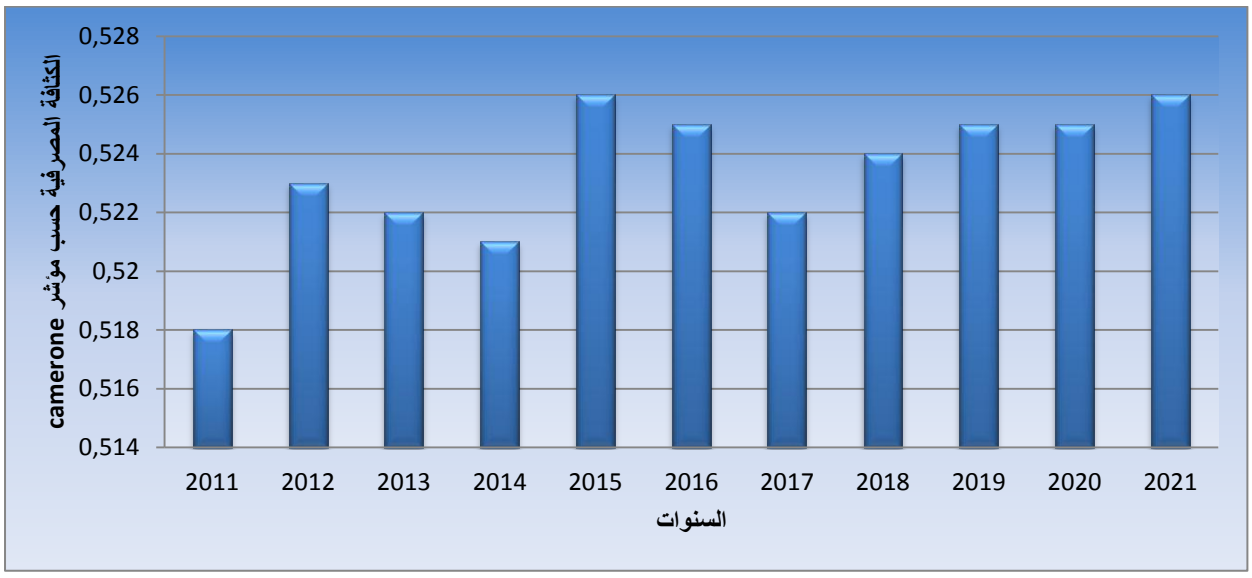

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 2-1.

من خلال الجدول رقم 2-1 والشكل رقم 2-1، نلاحظ أن مؤشر Cameron للكثافة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2011-2022 في حالة تذبذب مستمر، حيث كان 0,518 في سنة 2011 ثم ارتفع إلى 0,532 سنة 2012 لينخفض إلى 0,522 سنة 2013 ثم إلى 0,521 سنة 2014، وهذا يفسر الزيادة السكانية لعدد البالغين

مقابل عدم الزيادة في فروع البنوك، أما في سنة 2015 نلاحظ أن قيمة المؤشر ارتفعت إلى 0,526 لتنخفض من جديد إلى 0,525 سنة 2016 ثم إلى 0,522 سنة 2017، وهذا يدل على فتح فروع جديدة للبنوك بنسبة أكبر من الزيادة في عدد السكان البالغين في سنة 2015 دون سواها، ثم نلاحظ ارتفاع المؤشر من جديد سنة 2018 إلى 0,524 ثم إلى 0,525 سنة 2019 ليبقى ثابت إلى غاية 2021 حيث بلغ 0,526 وهذا يدل على زيادة في نسبة الفروع الجديدة للبنوك سنوات 2018، 2019، 2021 أكبر من نسبة الزيادة في السكان البالغين.

وفي كل الحالات نلاحظ أن قيمة مؤشر Cameron ظلت محصورة بين 0,518 و0,526 مما يعني أن تصنيف الجزائر في الكثافة المصرفية هو تصنيف متوسط، وبالتالي انتشار متوسط نسبيا في الشبكة المصرفية.

- **مؤشر انتشار أجهزة الصراف الآلي:** إن مؤشر انتشار أجهزة الصراف الآلي هو مقياس يستخدم لتحديد عدد وتوزيع أجهزة الصراف الآلي في منطقة معينة أو في البلد بشكل عام، ويعكس هذا المؤشر مدى توفر الخدمات المصرفية للجمهور وسهولة الوصول إليها، حيث يزيد انتشار أجهزة الصراف الآلي عادة من التوافر والوصول السهل إلى النقود وإجراء العمليات المصرفية في أي وقت وفي أماكن مختلفة، وتتأثر مستويات انتشار هذه الأجهزة بعوامل مثل كثافة السكان ومستوى التطور الاقتصادي للمنطقة، والجدول رقم 2-2 يوضح تطور مؤشر انتشار أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ في الجزائر خلال الفترة 2011-2022.

الجدول رقم 2-2: نسب أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ في الجزائر خلال الفترة 2011-2021

السنوات	ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ
2011	6,1
2012	6,21
2013	6,51
2014	7,61
2015	8,35
2016	8,57
2017	9,13
2018	9,54
2019	9,33
2020	9,31
2021	9,3

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على موقع البنك الدولي، شوهد بتاريخ 2024/05/08 على الرابط الإلكتروني التالي:

https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.ATM.TOTL.P5?end=2021&locations=DZ&start=2011&view=chart

يمكن تمثيل الجدول رقم 2-2 في الشكل التالي:

الشكل رقم 2-2: نسب أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ في الجزائر خلال الفترة 2011-2021

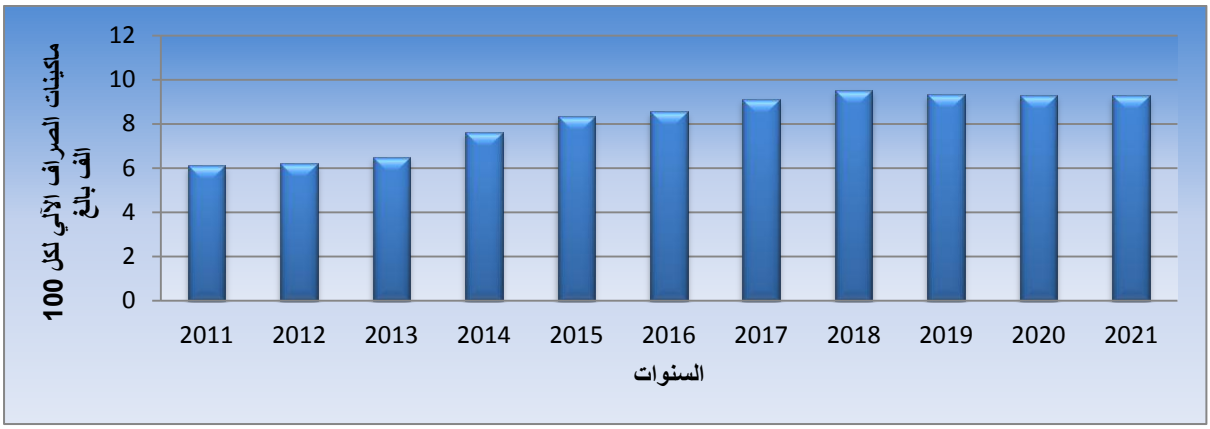

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول 2-2.

من خلال الجدول رقم 2-2 والشكل رقم 2-2، نلاحظ أن نسب ماكينات الصراف الآلي في الجزائر خلال الفترة 2011-2021 نسب متدنية جدا، رغم التطورات الطفيفة على طول هذه الفترة، حيث كانت 6,1 سنة 2011 ثم ارتفعت بشكل متباطئ لتبلغ ذروتها سنة 2018 بنسبة 9,54 وهذا ما يفسر أن الزيادة في عدد ماكينات الصراف الآلي كانت تعادل تقريبا الزيادة في عدد السكان البالغين خلال هذه الفترة، أما بعد سنة 2018 فنلاحظ أن نسب ماكينات الصراف الآلي تبدأ في التناقص تدريجيا لتصل إلى 9,3 سنة 2021، وهذا راجع إلى أن الزيادة في عدد ماكينات الصراف الآلي كانت أقل من الزيادة في عدد السكان البالغين.

بشكل عام فالجزائر تسجل نسب جد متدنية مقارنة بالمتوسط العالمي الذي وصل إلى 49,39 جهاز صراف لكل 100 ألف بالغ في سنة 2021 حسب بيانات البنك الدولي[1]، وبالتالي فإن مؤشر انتشار أجهزة الصراف الآلي في الجزائر ضعيف، وهذا الضعف يؤثر بشكل مباشر على قدرة وصول الأفراد إلى حساباتهم والاستفادة منها خاصة أيام العطل والأعياد، مما يكرس الإقصاء المالي وضعف مرونة المعاملات المالية.

2. مؤشرات بعد استخدام الخدمات المالية:

- **مؤشر حيازة حساب في البنوك أو المؤسسات المالية:** مؤشر حيازة حساب في البنوك أو المؤسسات المالية هو مقياس يستخدم لقياس نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات في هذه البنوك أو المؤسسات المالية، ويعتبر هذا المؤشر مؤشرا مهما لتقييم مدى انتشار الخدمات المصرفية والمالية في المجتمع، ويعكس مستوى الوصول إلى الخدمات المالية، ومن خلال الجدول رقم 2-3 نوضح تصنيف السكان البالغين (+15 سنة) الممتلكين لحساب في البنوك أو المؤسسات المالية في الجزائر خلال الفترة 2011-2021.

[1] البنك الدولي، **ماكينات الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ)**، شوهد بتاريخ 2024/05/22، على الرابط الإلكتروني التالي:
https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.ATM.TOTL.P5?end=2021&start=2012&view=chart

الجدول رقم 2-3: تصنيف السكان البالغين الممتلكين لحساب في البنوك أو المؤسسات المالية في الجزائر خلال الفترة 2011-2021

ملاحظة: عدم وجود إحصائيات تخص البالغين من الريف والحضر.

التعيين / السنوات		2011	2014	2017	2021
النسبة من إجمالي البالغين (+15 سنة)		%33,29	%50,48	%42,78	%44,10
حسب الجنس	ذكور (+15 سنة)	%46,13	%60,91	%56,25	%56,83
	إناث (+15 سنة)	%20,41	%40,07	%29,27	%31,19
حسب القوى العاملة	من القوى العاملة (+15 سنة)	%51,09	%65,85	%58,58	%65,03
	خارج القوى العاملة (+15 سنة)	%17,70	%34,58	%28,67	%26,16
حسب الفئة العمرية	الشباب (15-24 سنة)	%20,30	%38,45	%28,58	%26,72
	البالغين الكبار (+15 سنة)	%39,88	%57,48	%48,75	%51,28
حسب المستوى التعليمي	مستوى ابتدائي فأقل (+15 سنة)	%30,07	%48,35	%38,95	%38,99
	مستوى ثانوي فأكثر (+15 سنة)	%40,28	%55,32	%48,96	%46,23
حسب مستوى الدخل	الدخل، أفقر 40% (+15 سنة)	%23,09	%36,97	%34,97	%31,91
	الدخل، أغنى 60% (+15 سنة)	%40,50	%59,46	%47,97	%52,17

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex Global ، شوهد بتاريخ 2024/04/24، على الرابط الإلكتروني التالي:

https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data

يمكن تمثيل الجدول رقم 2-3 في الشكل التالي:

الشكل رقم 2-3: تصنيف السكان البالغين الممتلكين لحساب في البنوك أو المؤسسات المالية في الجزائر خلال الفترة 2011-2021

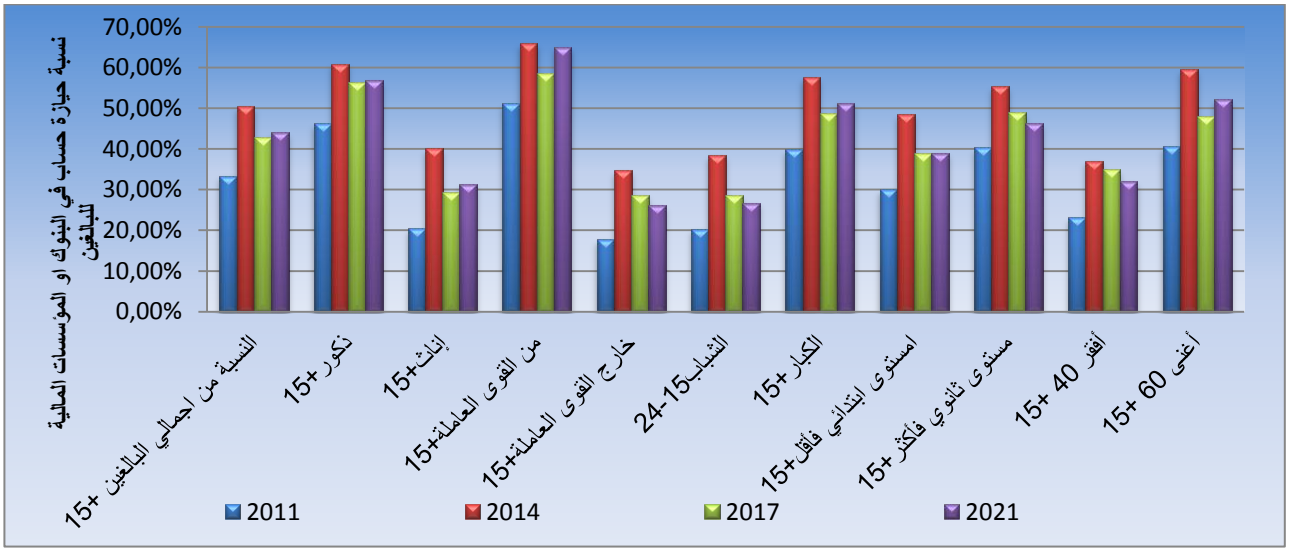

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 2-3.

من خلال الجدول رقم 2-3 والشكل رقم 2-3، نلاحظ أن:

- نسبة حيازة حساب في البنوك أو المؤسسات المالية للأشخاص البالغين سنة 2011 كانت 33,29% ثم ارتفعت سنة 2014 إلى 50,48%، لكنها انخفضت إلى 42,78% سنة 2017، ويمكن تفسير ذلك بالتذبذبات الحاصلة في الأنظمة المالية وتراجع تدفقات السيولة المالية في القطاع المالي خاصة بعد آثار الأزمة النفطية 2014-2017 وسياسة التقشف المنتهجة آنذاك، أما في سنة 2021 فقد شهدت ارتفاع طفيف لنسبة الشمول المالي وصلت إلى 44,10% بعد انفراج الأزمة.
- كما نلاحظ أن الفجوة بين الجنسين في امتلاك حساب في البنوك أو المؤسسات المالية بقيت لصالح فئة الذكور على حساب فئة الإناث على طول فترة الدراسة بنسبة قد تصل إلى 100% أحيانا، فمثلا في سنة 2011 كانت نسبة امتلاك حساب في البنوك أو المؤسسات المالية بالنسبة للذكور 46,13% مقابل 20,41% للإناث، أما في سنة 2021 فوصلت 56,83% بالنسبة للذكور مقابل 31,19% للإناث، ويمكن إرجاع ذلك إلى بعد وكالات البنوك والمؤسسات المالية وكذا مكوث النساء في البيت وأيضا العاطلات عن العمل اللاتي لا يجدن داع إلى امتلاك حسابات وهذا ما يعكس الإقصاء المالي لدى فئة الإناث في الجزائر.
- كذلك نلاحظ أن نسبة الشمول المالي بالنسبة لفئة القوى العاملة من البالغين سنة 2021 كانت أكبر قيمة بنسبة 65,03% نظرا لضرورة فتح الحسابات للأفراد العاملين من أجل تلقي أجورهم أو الحصول على تمويل، في حين نلاحظ أن أدنى قيمة كانت من نصيب فئة خارج القوى العاملة بنسبة 26,16% بسبب عدم الحاجة للخدمات المصرفية وارتفاع تكلفتها وكذا لعدم امتلاكهم دخلا منتظما.
- أما إذا ما لاحظنا نسبة امتلاك حساب في البنوك أو المؤسسات المالية حسب الفئة العمرية نجد أن نسبة البالغين الكبار تفوق نسبة الشباب ويمكن إرجاع ذلك إلى عدم التمتع بالاستقلالية الذاتية قبل سن 25 لدى الشباب بينما نجد أن البالغين مجبرين على فتح حسابات من أجل تلقي الأجور والمعاشات والمنح الأخرى.
- كذلك نلاحظ أن حسب المستوى التعليمي نسبة الذين يمتلكون حسابات كانت أكبر لفئة مستوى ثانوي فأكثر على حساب فئة ابتدائي فأقل على طول فترة الدراسة، وهذا ما يعكس بوضوح دور المستوى التعليمي في الوعي والتثقيف المالي.
- وأخيرا وليس آخر نلاحظ أن نسبة الشمول حسب مستوى الدخل لدى فئة أغنى 60% أكبر دائما من نسبة فئة أفقر 40% طول فترة الدراسة وهو ما يدعم فرضية ارتفاع تكاليف الخدمات المالية، حيث أن فئة أفقر 40% غالبا ما تعاني من قلة المال أو حتى انعدامه كليا في بعض الحالات ما يجعلها لا تفكر أصلا في امتلاك حسابات.

وعموما تبقى نسبة الشمول المالي من خلال مؤشر حيازة حساب في البنوك أو المؤسسات المالية بالنسبة للأشخاص البالغين، نسبة مقبولة لكن لا ترقى إلى المستوى المطلوب.

- **مؤشر إدارة عمليات الدفع عبر بطاقات الدفع الإلكتروني:** حيث يعكس امتلاك بطاقات الدفع الإلكتروني مدى اهتمام المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية بتوفير وسائل الدفع الإلكترونية لتنفيذ عمليات الشراء وتسديد المدفوعات، والتجارة الإلكترونية.[1]

ويجدر الإشارة إلى أن عمليات الدفع عبر بطاقة الدفع الإلكتروني CIB أصبحت شغالة رسميا في الجزائر منذ أكتوبر 2016، وقد تم فتح هذه الخدمة كمرحلة أولى أمام كبار الشركات المفوترة (شركات توزيع الماء والطاقة، الهاتف الثابت والنقال، شركات التأمين والنقل الجوي وبعض الإدارات)، وحاليا يوجد 510 تاجر منخرط في نظام الدفع الإلكتروني البيبنكي (ما بين البنوك)، ومنذ انطلاق الدفع عبر الإنترنيت نتج حوالي 77356540 معاملة[2] موزعة وفقا للجدول رقم 2-4.

ومن خلال الجدول رقم 2-4، نلاحظ تطور هائل في حجم معاملات الدفع الإجمالي عبر الإنترنيت، حيث تطور من سنة 2016 إلى سنة 2023 بنسبة تقدر بـ 1984% وهي نسبة لا بأس بها، حيث انتقل عدد المعاملات من 7366 معاملة سنة 2016 إلى 15351354 معاملة سنة 2023، وتأتي هذه الطفرة بعد انضمام بريد الجزائر سنة 2020 إلى **تجمع النقد الآلي*** واتاحة عمليات الدفع بواسطة البطاقة الذهبية وتطبيق "بريدي موب" والمزايا المرتبطة بهذا الأخير، إضافة إلى القيود المفروضة خلال جائحة كورونا سنة 2021 والتي تقضي بتعميم التعامل عن طريق الدفع الإلكتروني، كل ذلك ساهم في ارتفاع المعاملات الإلكترونية خاصة بعدما اكتسب الدفع الإلكتروني ثقة الجزائريين من أمان وسهولة وتوفير للجهد والوقت، ورغم جودة هذا المؤشر يبقى على النظام العمل أكثر من أجل تصحيح النقائص واكتساب عدد أكبر من الزبائن والمتعاملين في هذا المجال.

---

[1] بوزانة أيمن وحمدوش وفاء، **تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2011-2018**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة مسيلة، الجزائر، المجلد 06، العدد 11، 2021، ص 473.

[2] تجمع النقد الآلي، **الدفع الإلكتروني بالجزائر**، شوهد بتاريخ 2024/05/22، على الرابط الإلكتروني التالي:
/https://giemonetique.dz/ar

* هيئة جماعية تتدخل في إطار مهامها القانونية في تنظيم النظام النقدي البيبنكية، وهذا يجسد بوضع قواعد تسيير هذا النظام تفرض على كافة الأعضاء المنخرطين وبالإشراف على مجموع النشاطات النقدية البيبنكية.

الجدول رقم 2-4: توزيع معاملات الدفع عبر الإنترنيت في الجزائر حسب القطاع خلال الفترة 2016-2024

السنة	هاتف / اتصالات	نقل	تأمين	مصدر فاتورات	خدمة إدارية	خدمات	بيع السلع	رياضة وترفيه	العدد الإجمالي للمعاملات	المبلغ الإجمالي مليون دج
2016	6536	388	51	391	0	0	0	0	7366	15
2017	87286	5677	2467	12414	0	0	0	0	107844	268
2018	138495	871	6439	29722	1455	0	0	0	176982	333
2019	141552	6292	8342	38806	2432	5056	0	0	202480	504
2020	4210284	11350	4845	85676	68395	213175	235	0	4593960	5424
2021	6993135	72164	8372	120841	155640	457726	13468	0	7821346	11176
2022	7490626	195490	23571	302273	153957	705114	24169	152925	9048125	18151
2023	8400869	371317	36996	640485	4086659	1055672	51154	708212	15351354	32197
جانفي 2024	813293	47466	8472	63462	1252	67500	6365	61278	1069088	3007
فيفري 2024	649587	45421	1690	84186	1164	89888	5702	33802	911440	2731
مارس 2024	880653	54943	1758	139695	1749	100081	6677	90232	1275788	3608

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على موقع تجمع النقد الآلي، شوهد بتاريخ 2024/05/22، على الرابط الإلكتروني التالي:

https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet

يمكن تمثيل الجدول رقم 2-4 في الشكل التالي:

الشكل رقم 2-4: تطور معاملات الدفع الإجمالي عبر الإنترنيت في الجزائر حسب القطاع خلال الفترة 2016-2023

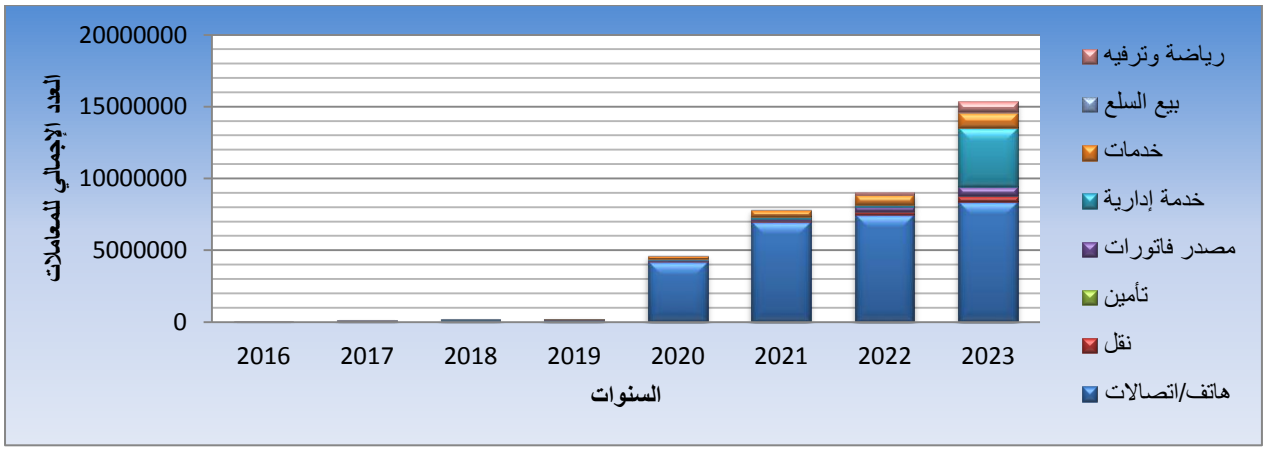

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 2-4.

- **مؤشر الادخار في النظام المصرفي:** مؤشر الادخار في المؤسسات المالية والمصرفية هو مقياس يستخدم لتحديد نسبة الأشخاص المدخرين إلى إجمالي الأشخاص البالغين، حيث يتم قياس هذا المؤشر بحساب نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم، حيث يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى زيادة في نشاط الادخار في النظام المصرفي، وبالتالي زيادة في نسبة الشمول المالي، وفي الجدول رقم 2-5 نستعرض نسب الادخار في المؤسسات المالية والمصرفية لدى البالغين في الجزائر خلال الفترة 2011-2021.

الجدول رقم 2-5: نسب الادخار في المؤسسات المالية والمصرفية لدى البالغين في الجزائر خلال الفترة 2011-2021

ملاحظة: عدم وجود إحصائيات تخص البالغين من الريف والحضر.

التعيين / السنوات		2011	2014	2017	2021
النسبة من إجمالي البالغين (+15 سنة)		%4,33	%13,77	%11,42	%16,05
حسب الجنس	ذكور (+15 سنة)	%5,69	%21,85	%14,41	%18,34
	إناث (+15 سنة)	%2,96	%5,73	%8,43	%13,72
حسب القوى العاملة	من القوى العاملة (+15 سنة)	%8,35	%21,89	%16,22	%22,46
	خارج القوى العاملة (+15 سنة)	%0,80	%5,39	%7,14	%10,55
حسب الفئة العمرية	الشباب (15-24 سنة)	%0,96	%9,13	%2,79	%6,09
	البالغين الكبار (+15 سنة)	%6,03	%16,48	%15,05	%20,37
حسب المستوى التعليمي	مستوى ابتدائي فأقل (+15 سنة)	%2,91	%13,16	%10,86	%16,76
	مستوى ثانوي فأكثر (+15 سنة)	%7,40	%15,17	%12,86	%15,39
حسب مستوى الدخل	الدخل، أفقر 40% (+15 سنة)	%0,60	%10,86	%5,91	%9,39
	الدخل، أغنى 60% (+15 سنة)	%6,97	%15,71	%15,09	%20,46

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex Global، شوهد بتاريخ 2024/05/06، على الرابط الإلكتروني التالي:

https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data

يمكن تمثيل الجدول رقم 2-5 في الشكل التالي:

الشكل رقم 2-5: نسب الادخار في المؤسسات المالية والمصرفية لدى البالغين في الجزائر خلال الفترة 2011-2021

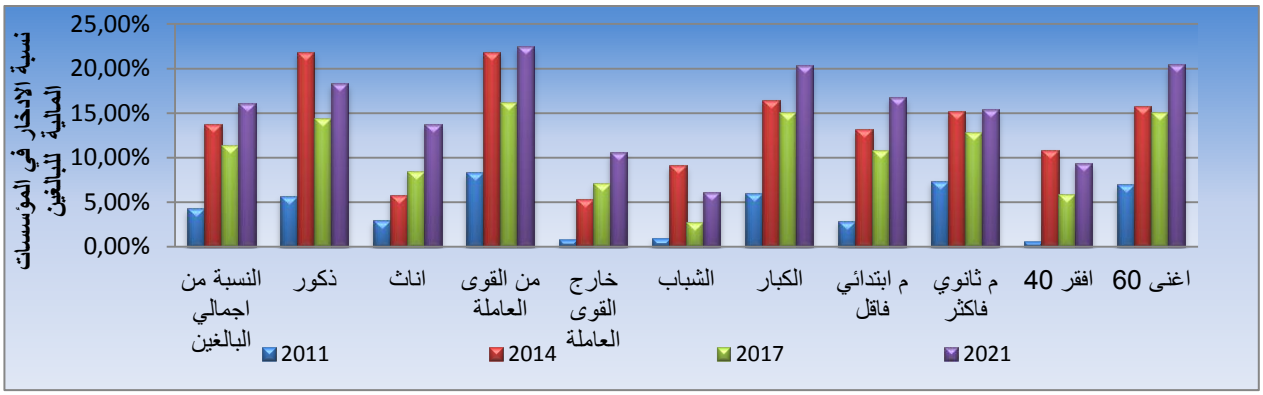

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 2-5.

من خلال الجدول رقم 2-5 والشكل رقم 2-5، نلاحظ أن:

- نسبة الادخار في المؤسسات المالية والمصرفية لدى البالغين في الجزائر كانت 4,33% سنة 2011 ثم ارتفعت إلى 13,77% سنة 2014، لكنها تراجعت إلى 11,42% سنة 2017، سرعان ما ارتفعت إلى 16,05% سنة 2021، ويمكن إرجاع السبب في هذا التذبذب الحاصل إلى عدة أسباب أهمها الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفرد والدولة، فمثلا عند زيادة النسبة في سنة 2014 قد يكون لتحسن القدرة الشرائية للفرد دافعا في زيادة الادخار، أما عن انخفاض النسبة سنة 2017 فهو راجع لمضاعفات الأزمة النفطية 2014-2017 حيث تراجعت المدخرات في المؤسسات المصرفية نظرا لضعف الثقة فيها واختيار التوجه نحو الادخار المنزلي، لتعود النسبة للارتفاع مرة أخرى سنة 2021 حيث أنه عادة ما يزيد الادخار بعد انتهاء الأزمات الاقتصادية.
- كذلك إذا فصلنا في نسبة الادخار في المؤسسات المالية والمصرفية لدى البالغين في الجزائر حسب الجنس، نلاحظ ضعف نسبة الادخار لدى الإناث مقارنة بالذكور ويمكن إرجاع ذلك إلى مكوث النساء في البيت إضافة إلى العاطلات عن العمل اللاتي لا يجدن داع إلى امتلاك حسابات وديعة لنقص الأموال أو حتى انعدامها.
- أما بالنسبة لفئة القوى العاملة، فنرى أن الأشخاص الذين يعملون يبدون نسبا أعلى من الادخار مقارنة بالأشخاص خارج القوى العاملة وهذا منطقي لأن البطالة قد تؤثر سلبا على القدرة على الادخار.
- كذلك إذا لاحظنا نسب الفئات العمرية نجد أن البالغين الكبار يميلون للادخار أكثر من الشباب، ويمكن إرجاع ذلك إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية لكل فئة فضلا عن الوعي المالي لدى فئة البالغين الكبار.
- أيضا إذا لاحظنا نسب الادخار حسب التعليم، فيظهر أن الأشخاص ذوي المستوى التعليمي الأعلى (ثانوي فأكثر) يبدون نسبة أعلى من الادخار مقارنة بأولئك ذوي المستوى التعليمي المنخفض (ابتدائي فأقل)، وهذا يشير إلى دور الوعي المالي في تحفيز الادخار.

- أخيرا نلاحظ أن الأفراد ذوي الدخل الأعلى (أغنى 60%) يظهرون نسبة أعلى من الادخار مقارنة بأولئك ذوي الدخل الأدنى (أفقر 40%)، حيث يمكن أن يكون هذا بسبب توافر الموارد المالية الكافية التي تسمح بالادخار بعد تلبية الاحتياجات الأساسية.

وبصفة عامة فإن نسبة الشمول المالي في الجزائر من خلال مؤشر نسبة الادخار تظل ضعيفة لعدة أسباب على غرار ضعف انتشار ثقافة الادخار وكذا ضعف الدخل وعدم كفاية الموارد المالية للادخار، إضافة إلى ضعف الثقة في المصارف واختيار التوجه نحو الادخار المنزلي، إضافة إلى الوازع الديني الناهي للمعاملات الربوية.

- **مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية:** مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية هو مقياس يستخدم لتحديد نسبة الأشخاص المقترضين إلى إجمالي الأشخاص البالغين، حيث يتم قياس هذا المؤشر بحساب نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم، حيث يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى زيادة في نشاط الاقتراض وبالتالي زيادة نسبة الشمول المالي، وفي الجدول رقم 2-6 نستعرض تطور نسب الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية لدى البالغين في الجزائر خلال الفترة 2011-2021.

الجدول رقم 2-6: نسب الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية لدى البالغين في الجزائر خلال الفترة 2011-2021

ملاحظة: عدم وجود إحصائيات تخص البالغين من الريف والحضر.

التعيين / السنوات		2011	2014	2017	2021
النسبة من إجمالي البالغين (+15 سنة)		%1,50	%5,82	%4,95	%3,79
حسب الجنس	ذكور (+15 سنة)	%2,51	%6,79	%6,63	%5,27
	إناث (+15 سنة)	%0,49	%4,85	%3,27	%2,30
حسب القوى العاملة	من القوى العاملة (+15 سنة)	%2,20	%8,68	%8,20	%6,87
	خارج القوى العاملة (+15 سنة)	%0,89	%2,96	%2,05	%1,16
حسب الفئة العمرية	الشباب (15-24 سنة)	%0,18	%5,30	%1,00	%2,06
	البالغين الكبار (+15 سنة)	%2,17	%6,12	%6,61	%4,55
حسب المستوى التعليمي	مستوى ابتدائي فأقل (+15 سنة)	%1,75	%6,36	%3,64	%1,67
	مستوى ثانوي فأكثر (+15 سنة)	%0,95	%4,58	%7,08	%4,80
حسب مستوى الدخل	الدخل، أفقر 40 % (+15 سنة)	%1,32	%4,21	%4,58	%1,57
	الدخل، أغنى 60 % (+15 سنة)	%1,62	%6,89	%5,20	%5,27

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex Global، شوهد بتاريخ 2024/05/06، على الرابط الإلكتروني التالي:

https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data

يمكن تمثيل الجدول رقم 2-6 في الشكل التالي:

الشكل رقم 2-6: نسب الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية لدى البالغين في الجزائر خلال الفترة 2011-2021

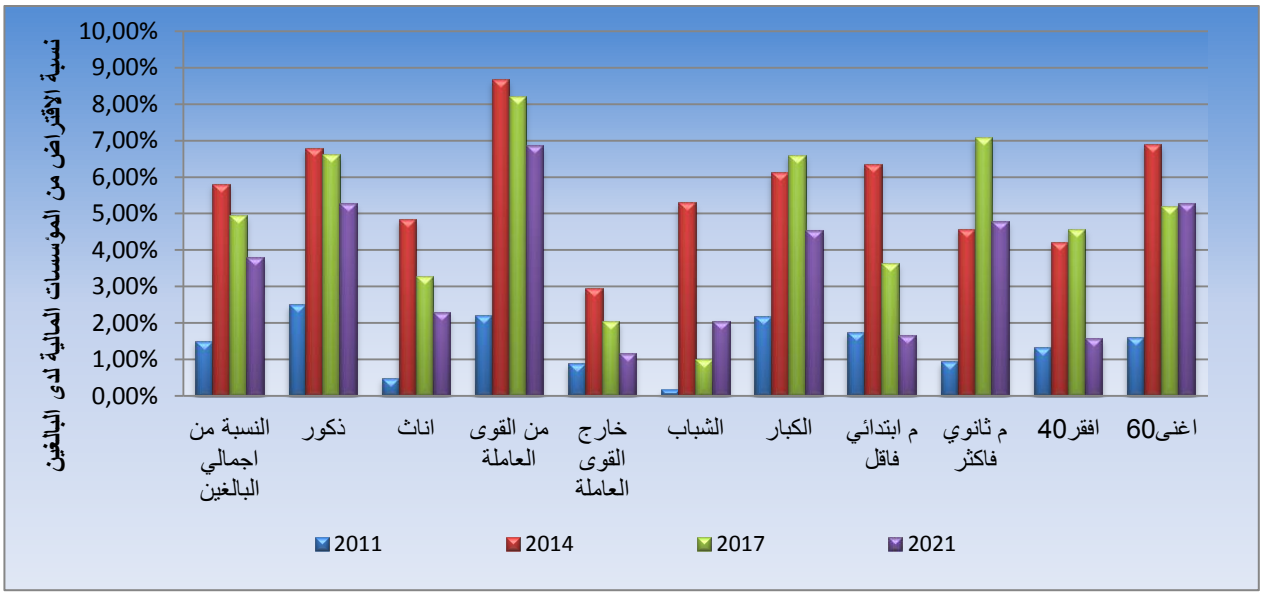

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 2-6.

من خلال الجدول رقم 2-6 والشكل رقم 2-6، نلاحظ أن:

- نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية لدى البالغين في الجزائر ضعيفة جدا بشكل عام، حيث بلغت 1,5% سنة 2011 ثم ارتفعت إلى 5,82% سنة 2014 ويمكن إرجاع ذلك الى البحبوحة المالية آنذاك وخفض معدلات الفائدة وتسهيل إجراءات منح القروض، لتنخفض النسبة مباشرة بعد الأزمة النفطية 2014-2017 حيث وصلت إلى 4,95% سنة 2017 ثم 3,79% سنة 2021 ويمكن إرجاع هذا التراجع إلى تأثير جائحة كورونا إضافة إلى الركود الاقتصادي والسياسة الانكماشية المنتهجة من طرف بنك الجزائر حيث تم رفع معدلات الفائدة وطلب ضمانات أكبر لمواجهة آثار الأزمة.
- من جهة أخرى نلاحظ أن نسبة الاقتراض لدى الذكور أعلى من الإناث على طول فترة الدراسة، ويمكن إرجاع ذلك إلى مكوث النساء في البيت وعدم تحمل مسؤولية الإنفاق وكذا العاطلات عن العمل اللاتي لا يجدن داع إلى امتلاك حسابات ائتمان، إضافة إلى سلوك فئة الذكور الذي يميل إلى المخاطرة أكثر وتحمل خدمات الدين.
- أما من حيث القوى العاملة فنلاحظ أن نسب فئة القوى العاملة أعلى من فئة العاطلين عن العمل وهذا ما يفسر أن للبطالة تأثير سلبي على نسب الاقتراض خاصة من جانب القدرة على سداد الدين وخدمته.
- كذلك نلاحظ أن شريحة الشباب أضعف نسبة مقارنة بشريحة البالغين الكبار، ويمكن إرجاع ذلك إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية لكل فئة فضلا عن الوعي المالي لدى فئة البالغين الكبار.

- وبمقارنة نسبة الاقتراض من خلال المستوى التعليمي نجد أن هناك تذبذب حيث خلال الفترة 2011-2014 كانت نسب الاقتراض لدى الأشخاص ذوي المستوى التعليمي الأعلى (ثانوي فأكثر) أقل من ذوي المستوى التعليمي المنخفض (ابتدائي فأقل)، أما خلال الفترة 2017-2021 أصبحت نسب الاقتراض لدى الأشخاص ذوي المستوى التعليمي الأعلى أعلى من ذوي المستوى التعليمي المنخفض، وربما يرجع ذلك إلى الوعي والتثقيف المالي المتزايد مؤخرا بفضل سياسات الدولة التي ترمي إلى نشر الوعي المالي.
- وأخيرا نلاحظ أن الأفراد ذوي الدخل الأعلى (أغنى 60%) يظهرون نسبة أعلى من الاقتراض مقارنة بأولئك ذوي الدخل الأدنى (أفقر 40%)، ويمكن أن يكون هذا بسبب توافر الموارد المالية الكافية التي تسمح بتحمل تكاليف القرض والقدرة على السداد.

بشكل عام، فإن نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية في الجزائر تظل ضعيفة جدا، ويمكن أن يكون ذلك نتيجة لمعدلات الفائدة العالية المفروضة إضافة إلى الصعوبات الإجرائية المتعلقة بالحصول على القرض وكذا شروطه، إضافة إلى تفضيل الأفراد الاقتراض من أقاربهم وأصدقائهم على اللجوء إلى المؤسسات المالية والمصرفية لعدة اعتبارات اجتماعية واقتصادية فضلا عن الوازع الديني الناهي للمعاملات الربوية والذي يعتبر سبب جوهري في ذلك.

3. مؤشرات بعد جودة الخدمات المالية:

- **مؤشر المديونية (السلوك المالي):** و يمكن قياسه من خلال سلوك حل الأزمات لدى البالغين سواء بالاستدانة من البنوك أو الاقتراض من الأصدقاء والأقارب، وفي الجدول رقم 2-7 نستعرض كيفية حل الأزمات لدى البالغين في الجزائر خلال الفترة 2011-2021.

الجدول رقم 2-7: كيفية حل الأزمات لدى البالغين سواء بالاستدانة من البنوك أو الاقتراض من الأصدقاء والأقارب في الجزائر خلال الفترة 2011-2021

السنوات	نسبة البالغين المقترضين من مؤسسات مالية ومصرفية			نسبة البالغين المقترضين من الأصدقاء والأقارب		
	النسبة الكلية	ذكور	إناث	النسبة الكلية	ذكور	إناث
2011	1,50%	2,51%	0,49%	24,84%	28,72%	20,95%
2014	5,82%	6,79%	4,85%	13,17%	12,49%	13,86%
2017	4,95%	6,63%	3,27%	18,60%	19,50%	17,71%
2021	3,79%	5,27%	2,30%	30,51%	31,85%	29,16%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex Global، شوهد بتاريخ 2024/05/09، على الرابط الإلكتروني التالي:

https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data

يمكن تمثيل الجدول رقم 2-7 في الشكل التالي:

الشكل رقم 2-7: كيفية حل الأزمات لدى البالغين سواء بالاستدانة من البنوك أو الاقتراض من الأصدقاء والأقارب في الجزائر خلال الفترة 2011-2021

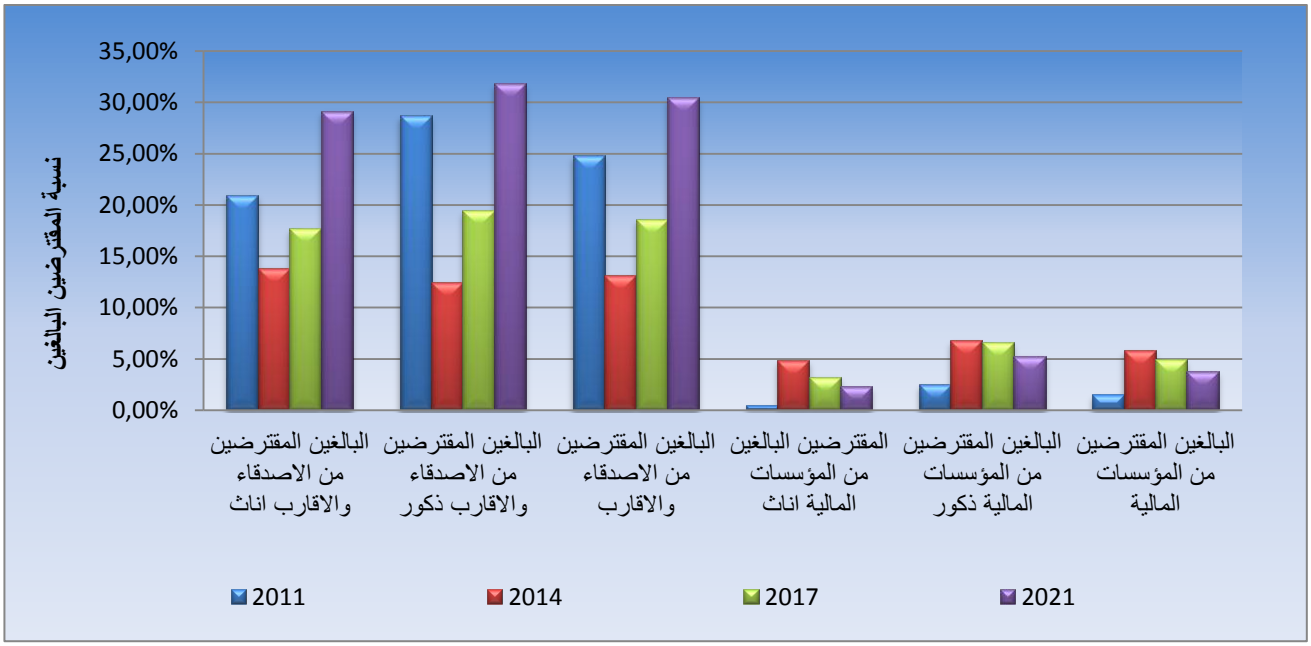

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 2-7.

من خلال الجدول رقم 2-7 والشكل رقم 2-7، نلاحظ أن نسب البالغين المقترضين من الأصدقاء والأقارب أكبر بكثير من نسب البالغين المقترضين من مؤسسات مالية ومصرفية، حيث كانت نسبة البالغين المقترضين من الأصدقاء والأقارب 24,84% سنة 2011 مقابل 1,50% كنسبة للبالغين المقترضين من مؤسسات مالية ومصرفية، وتبقى هذه النسب لصالح البالغين المقترضين من الأصدقاء والأقارب طيلة فترة الدراسة، حيث وصلت سنة 2021 إلى 30,51% مقابل 3,79% كنسبة للبالغين المقترضين من مؤسسات مالية ومصرفية، وهذا يعكس بوضوح ميول البالغين المقترضين إلى الاقتراض من الأقارب والأصدقاء على حساب المؤسسات المالية والمصرفية في كيفية حل الأزمات المالية.

كذلك بمقارنة الفجوة بين الجنسين في طريقة التعامل مع حل الأزمات المالية، نلاحظ أن كلا الجنسين يسلكان نفس السلوك بتفضيل الاقتراض من الأقارب والأصدقاء على حساب المؤسسات المالية والمصرفية، وحتى نسب الاقتراض من الأقارب والأصدقاء تبدو متقاربة رغم الفروقات الطفيفة، ما يعكس أن كيفية حل الأزمات لدى البالغين بشكل عام يعتمد على الاقتراض من الأقارب والأصدقاء مما يترجم نفور البالغين المقترضين من المؤسسات المالية والمصرفية لعدة أسباب محتملة منها ارتفاع تكاليف الخدمة وثقل إجراءات القرض إضافة إلى الجانب الديني الذي يحرم المعاملات الربوية.

المطلب الثاني: مقارنة واقع الشمول المالي في الجزائر عربيا وعالميا

لتحديد مستوى الشمول المالي في الجزائر عربيا وعالميا، يمكن المقارنة مع بعض الدول العربية الأخرى وكذا بعض الأقاليم والمنظمات الدولية العالمية، وذلك بالاستناد إلى جملة من مؤشرات الشمول المالي المتوفرة، على غرار مؤشرات بعد الوصول للخدمات المالية كمؤشر الكثافة المصرفية ومؤشر انتشار أجهزة الصراف الآلي، وكذا مؤشرات بعد استخدام الخدمات المالية كمؤشر حيازة حساب في البنوك أو المؤسسات المالية ومؤشر الادخار والاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية.

1. مقارنة واقع الشمول المالي في الجزائر عربيا:

لتحديد مستوى الشمول المالي في الجزائر عربيا، لدينا الجدول رقم 2-8 يوضح نسب بعض مؤشرات الشمول المالي لبعض الدول العربية لسنة 2021، حيث تم حساب متوسط هذه النسب لكل دولة من أجل المقارنة.

الجدول رقم 2-8: نسب مؤشرات الشمول المالي لبعض الدول العربية لسنة 2021

المؤشر/البلد	الجزائر	السعودية	تونس	فلسطين	لبنان	مصر	موريطانيا	العالم العربي
نسبة فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ	5,3	7,4	22,3	12,8	18,4	6,8	11,3	11,3
نسبة ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ	9,3	62,04	33,22	23,24	33,72	27,56	10,94	30,2
نسبة السكان البالغين الممتلكين لحساب في البنوك أو المؤسسات المالية%	44,1	74,32	36,85	33,64	20,7	27,44	23,7	40,21
نسبة السكان البالغين المدخرين في المؤسسات المالية والمصرفية%	16,05	35,52	13,78	6,79	2,59	3,55	9,48	10,42
نسبة السكان البالغين المقترضين من المؤسسات المالية والمصرفية%	3,79	32,38	9,89	4,93	3,31	7,29	10,83	9,87
متوسط نسب الشمول المالي	15,71	42,33	23,21	16,28	15,74	14,53	13,25	20,40

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex Global، شوهد بتاريخ 2024/05/07، على الرابط الإلكتروني التالي:

https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data

يمكن تمثيل الجدول رقم 2-8 في الشكل التالي:

الشكل رقم 2-8: نسب مؤشرات الشمول المالي لبعض الدول العربية لسنة 2021

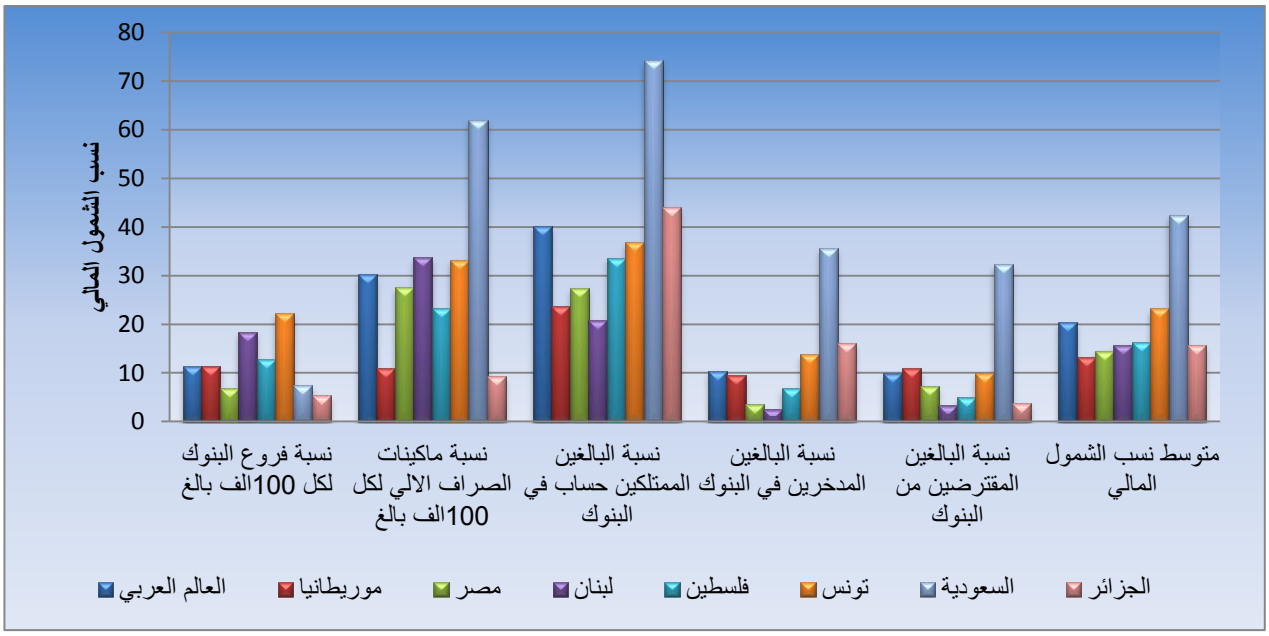

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 2-8.

من خلال الجدول رقم 2-8 والشكل رقم 2-8، نلاحظ أن الجزائر تحتل مرتبة جد متواضعة من حيث متوسط نسب الشمول المالي بقيمة 15,71، كذلك نلاحظ أن متوسط نسب الشمول المالي في الجزائر أقل من متوسط نسب الشمول المالي في العالم العربي حيث قدرت بـ 20,4%، والتي هي في حد ذاتها قيمة جد منخفضة بالنسبة للكثير من دول العالم.

وتشير البيانات إلى أن الجزائر تحتل مرتبة جد متدنية في نسبة فروع البنوك التجارية وماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ بنسب 5,3% و9,3% على التوالي (الأخيرة في حالة دراستنا)، مقارنة بالدول العربية الأخرى وهذا يمكن أن يعكس ضعف البنية التحتية المصرفية للبلاد مما يتطلب الحاجة إلى تطوير المزيد من الفروع والخدمات المصرفية الرقمية لتحسين الوصول إلى الخدمات المالية. أما فيما يخص نسبة السكان البالغين الممتلكين لحساب في البنوك أو المؤسسات المالية فعلى الرغم من وجود انخفاض في فروع البنوك التجارية وماكينات الصراف الآلي، إلا أن الجزائر تظهر نسبة مقبولة من السكان البالغين الذين يمتلكون حسابات في البنوك أو المؤسسات المالية بنسبة 44,1% مقارنة بباقي الدول العربية، أما بالنسبة لنسبة البالغين المدخرين في المؤسسات المالية والمصرفية فنلاحظ أن الجزائر سجلت نسبة مقبولة بـ 16,05% مقارنة بالدول العربية التي سجلت نسبة 10,42%. كذلك تظهر البيانات أن نسبة البالغين المقترضين من المؤسسات المالية في الجزائر ضعيفة جدا مقارنة بالدول العربية الأخرى حيث قدرت بـ 3,79% مقابل 9,87% على التوالي، ويمكن أن يكون ذلك نتيجة لقيود الائتمان أو عدم الوعي بالخدمات المصرفية أو ضعف في التوزيع الجغرافي للبنوك والفروع.

كل ذلك يترجم أن مستوى الشمول المالي في الجزائر بصفة خاصة، والعالم العربي بصفة عامة، لا يزال بعيد جدا عن المستويات المقبولة، لذا وجب توفير فرص أكثر لتحسين الوصول للخدمات المالية وتعزيز استخدامها.

2. مقارنة واقع الشمول المالي في الجزائر عالميا:

لتحديد مستوى الشمول المالي في الجزائر عربيا، لدينا الجدول رقم 2-9 يوضح نسب بعض مؤشرات الشمول المالي لبعض الأقاليم والمنظمات الدولية لسنة 2021، حيث تم حساب متوسط هذه النسب من أجل المقارنة.

الجدول رقم 2-9: نسب مؤشرات الشمول المالي لبعض الأقاليم والمنظمات الدولية لسنة 2021

المؤشر/الإقليم أو المنظمة الدولية	الجزائر	أعضاء منظمة التعاون والتنمية	الاتحاد الأوروبي	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	البلدان مرتفعة الدخل	البلدان متوسطة الدخل	البلدان منخفضة الدخل	العالم
نسبة فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ	5,3	17,1	21,1	12,8	17,4	9,7	3	11,2
نسبة ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ	9,3	63,44	62,72	32,35	62,66	34,59	4,29	39,49
نسبة السكان البالغين الممتلكين لحساب في البنوك أو المؤسسات المالية%	44,1	97,19	98,51	52,84	96,36	72,37	38,99	76,2
نسبة السكان البالغين المدخرين في المؤسسات المالية والمصرفية%	16,05	59,06	53,59	14,68	57,94	23,22	8,49	29,43
نسبة السكان البالغين المقترضين من المؤسسات المالية والمصرفية%	3,79	56,88	48,21	15,03	55,91	22,35	9,08	28,38
متوسط نسب الشمول المالي	15,71	58,73	56,83	25,54	58,05	32,45	12,77	36,94

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex Global ، شوهد بتاريخ 2024/05/07، على الرابط الإلكتروني التالي:

https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data

يمكن تمثيل الجدول رقم 2-9 في الشكل التالي:

الشكل رقم 11: نسب مؤشرات الشمول المالي لبعض الأقاليم والمنظمات الدولية لسنة 2021

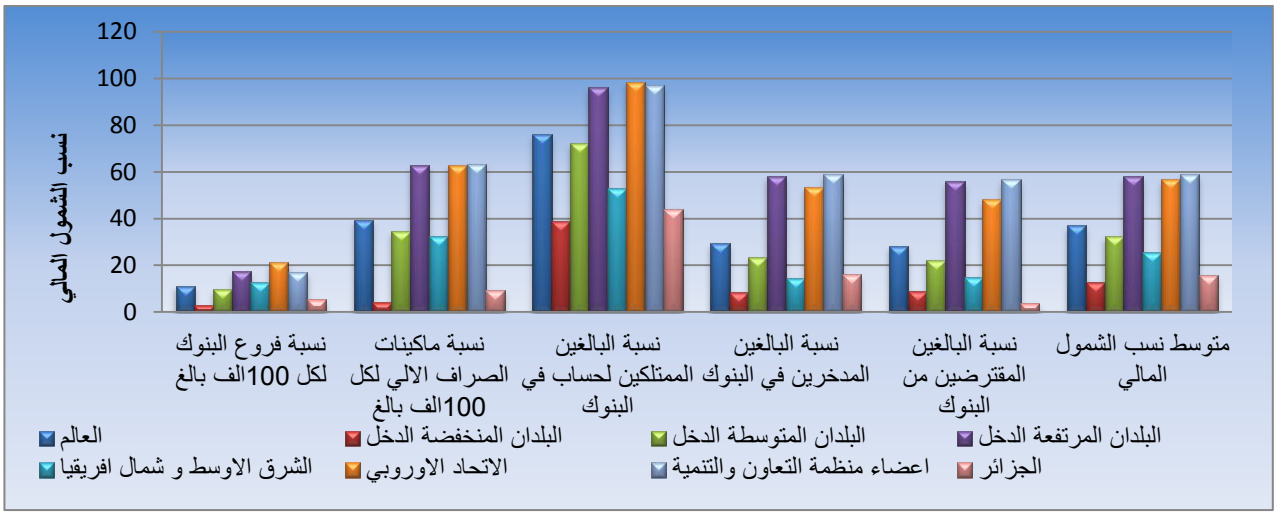

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 2-9.

من خلال الجدول رقم 2-9 والشكل رقم 2-9، نلاحظ أن الجزائر جد متأخرة عالميا من حيث متوسط نسب الشمول المالي، فبالمقارنة مع متوسط نسب الشمول المالي العالمي نجد أن معدل الجزائر قدر بـ 15,71 وهو أقل من نصف معدل نسب الشمول المالي في العالم المقدر بـ 36,94، وهذا يعتبر ضئيل جدا خاصة وأن معدل نسب الشمول المالي في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد بلغ 25,54 على اعتبار أن الجزائر تدخل ضمن هذا الإقليم، كما نلاحظ أن الجزائر تتغلب في ترتيبها في معدل نسب الشمول المالي فقط على البلدان منخفضة الدخل والتي لا ترقى لاعتمادها كمقياس للمقارنة معها.

وتظهر البيانات المفصلة أن الجزائر تقع في مراتب متأخرة فيما يخص نسبة فروع البنوك التجارية وماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ بنسب 5,3 و9,3 على التوالي مقارنة بالبلدان المتقدمة اقتصاديا مثل الاتحاد الأوروبي بنسب 21,1 و62,72 على التوالي، وأعضاء منظمة التعاون والتنمية بنسب 17,1 و63,44 على التوالي. كذلك تظهر البيانات أن الجزائر تتخلف أيضا في مؤشرات نسبة السكان البالغين الممتلكين لحساب في البنوك أو المؤسسات المالية وكذا نسب البالغين المقترضين من المؤسسات المالية عن العديد من البلدان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 44,1% و3,79% على التوالي مقابل 52,84% و15,03% على التوالي وعن البلدان متوسطة الدخل بنسبة 72,37% و22,35% على التوالي، بينما تحتل مرتبة تحت المتوسط من حيث نسب البالغين المدخرين بمعدل 16,05% لكن مع ذلك تبقى نسب متدنية، مما يشير إلى وجود نظام مصرفي متأخر في البلاد مقارنة بدول العالم.

وعليه فإن الجزائر تعتبر متخلفة كثيرا عن الركب العالمي في مجال الشمول المالي.

المطلب الثالث: السياسات المنتهجة في الجزائر لتعزيز الشمول المالي

بهدف تعزيز الشمول المالي في الجزائر، قامت الحكومة الجزائرية بتطبيق عدة إجراءات وسياسات نوجزها فيما يلي:[1]

1. **سياسات خاصة بالحسابات بالعملة الوطنية:** ونذكر منها:

- **المراسيم التنفيذية:** أصدرت الحكومة الجزائرية في كل من سنة 2005 و2010 و2015 مراسيم تنفيذية تنص على ضرورة استخدام وسائل الدفع القانونية في المعاملات التي تفوق قيمتها 50.000,00 دج و500.000,00 دج و1.000.000,00 دج على التوالي.
- **الحق في حساب:** التعليمة رقم 03-2012 المؤرخة في 26 ديسمبر 2012 الصادرة من طرف بنك الجزائر التي أفادت أن لكل مواطن جزائري الحق في فتح حساب والاستفادة من الخدمات المصرفية القاعدية المرتبطة به.
- **الامتثال الضريبي الطوعي:** المادة 43 من قانون المالية التكميلي لسنة المالية 2015، هدفت إلى تعبئة الموارد المالية من أجل تمويل المشاريع الإنتاجية بدمج أعوان اقتصادية جديدة (مؤسسات وأفراد) في القطاع المصرفي، كمصدر لتوسع الادخار الوطني وتقنينه من خلال وضع برنامج الامتثال الضريبي الطوعي أو الإرادي.
- **القرض الوطني من أجل النمو الاقتصادي:** وفقا للقرار الصادر بتاريخ 21 مارس 2016 عن وزارة المالية، المتضمن عمليات تمويل داخلي تحدد فيه قيمة السندات التي سيتم إصدارها من طرف الخزينة العمومية بـ50000 دج، وتأخذ هذه الأوراق شكلين مختلفين (اسمية ولحاملها)، حيث تتراوح مدة الاستثمار بين ثلاث وأخرى خمسة سنوات، بمعدلات فائدة 05% و5,75% على التوالي، مع ضمان تسليمها قبل تاريخ استحقاقها، على أن تكون فترة الاكتتاب 06 ستة أشهر (2016/04/17 إلى 2016/10/16) مع إمكانية تقليصها في حالة الوصول إلى المبلغ الإجمالي المعبأ المطلوب من وراء هذه القروض.

وللإشارة فإن العملية مكنت من تحصيل 568 مليار دج حسب تصريح وزير المالية السابق (السيد حاج بابا عمي).

2. **سياسات خاصة بالحسابات بالعملة الصعبة:**

فيما يخص الحسابات بالعملة الصعبة، فإن القوانين تخول حرية التصرف في مثل هذا النوع من الحسابات، لما له من أهمية على الاقتصاد الوطني (4.7 مليون حساب بها ما يعادل 05 مليار دولار)، ومن بين أهم هذه القوانين نجد النظام 09-01 المؤرخ في2009/02/17 والمتعلق بحسابات العملة الصعبة الخاصة بالأشخاص الطبيعيين من جنسية أجنبية (المقيمين أو غير المقيمين) والأشخاص المعنويين غير المقيمين، إضافة إلى النظام

[1] عمار ياسين أوسياف وشافية شاوي، **الشمول المالي كاستراتيجية لتأهيل النظام المصرفي الجزائري، الواقع والمعيقات**، مجلة التواصل، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، المجلد27، عدد خاص، 2021، ص 74.

16-02 المؤرخ في 2016/04/21 والذي يخول حرية التصرف من حيث سقف التصريح باستيراد وتصدير الأوراق النقدية و/أو الأدوات القابلة للتداول المحررة بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل بصفة حرة من طرف المقيمين أو غير المقيمين.

3. سياسات أخـــرى:

إضافة الى ما تم ذكره، هناك سياسات وإجراءات أخرى تمت من أجل تعزيز الشمول المالي، نلخصها كالآتي:

- **في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب:** يسمح تحسين الإطار القانوني والتنظيمي في هذا المجال، بإخراج الجزائر منذ فيفري 2016 من البيان العام لمجموعة العمل المالي (GAFI) والمتضمن قائمة البلدان التي تعرف إخفاقات استراتيجية في هذا المجال.[1]
- **في مجال العمق المالي (الشمول المالي):** تعزز النظام المصرفي في 2019 بـ 26 وكالة جديدة، وبـ 10 وكالات جديدة في 2020، و27 وكالة سنة 2021، و22 وكالة سنة 2022، أي بزيادة في عدد الوكالات بنسبة 5.5% خلال الفترة 2018-2022.[2]
- **في مجال الاقتصاد:** إنشاء الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي وهذا من أجل ضبط نشاطات اقتصادية جديدة لاسيما في مجال الرقمنة وتنمية روح المقاولاتية من خلال تسهيل ولوج الشباب إلى التشغيل الذاتي والتشجيع على إدماجهم في الاقتصاد الرسمي وبالتالي تعزيز الشمول المالي في البلاد.[3]

- **في مجال الرقمنة:** أكد السيد وزير المالية السيد لعزيز فايد خلال كلمته أثناء افتتاح اليوم الإعلامي بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي بعنوان "نحو تشجيع الادخار لتعزيز الشمول المالي" المقام يوم 27 أفريل 2024، أن الجزائر تعمل منذ سنوات على توفير مناخ مناسب لتطوير المنظومة الاقتصادية والمالية للبلاد وذلك من خلال:[4]
  - المصادقة على قانون يسمح بالعمل بالتوقيع الإلكتروني واستحداث السلطة الحكومية للتصديق الإلكتروني من أجل تطوير المجال الرقمي والصناعة المالية الرقمية في الجزائر.

---

[1] كركار مليكة، **الشمول المالي هدف استراتيجي من أجل تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2، الجزائر، المجلد 10، العدد 03، 2019، ص 372.

[2] نفس المرجع السابق، ص 372 (بتصرف).

[3] الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي، **اجتماع الحكومة: نحو إنشاء الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي**، شوهد بتاريخ 2024/05/24، على الرابط الإلكتروني التالي:

https://www.anae.dz/post/ar/1

[4] وزارة المالية، **وزير المالية يشرف على افتتاح اليوم الاعلامي بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي بعنوان: "نحو تشجيع الادخار لتعزيز الشمول المالي"**، شوهد بتاريخ 25 أفريل 2024، على الرابط الإلكتروني التالي:

https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/activites-ar/1763-2024-04-25-16-22-20

- استحداث عدة هيئات لتطوير الدفع الإلكتروني على غرار تجمع النقد الآلي GIE MONETIQUE وشركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM وشركة الخدمات البنكية SSB.
- المصادقة على قانون التجارة الإلكترونية وتحيين القوانين على غرار القانون النقدي والمصرفي والمتضمن تطوير الرقمنة كخلق اللجنة الوطنية لوسائل الدفع واقتصاد المعرفة، وتكريس الصيرفة الإسلامية، وتشجيع التمويل الأخضر والتنمية المستدامة، وتعزيز حوكمة النظام المصرفي وعصرنته.[1]

- **في مجال الثقافة المالية:** من أجل التعاون بين مختلف المؤسسات والجهات الوطنية المعنية بقضايا الثقافة المالية، وبهدف تفعيل الثقافة المالية في أوساط المجتمع وخاصة فئة الشباب، تسعى وزارة المالية إلى تطوير الأطر التي تساعد على اعتماد وتطبيق هذه المعايير من قبل المؤسسات المالية والمصرفية ومؤسسات التأمين بالتنسيق مع العديد من الدوائر الوزارية، وذلك بالتوقيع على اتفاقيات شراكة مهمة بين وزارة المالية وعدة وزارات على غرار وزارة التعلم العالي والبحث العلمي، ووزارة التربية الوطنية ووزارة التكوين والتعليم المهنيين.[2]

المبحث الثاني: التحديات والحلول المقترحة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر

في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية المستمرة التي تشهدها الجزائر، يعتبر تعزيز الشمول المالي أمرا حيويا لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة للمواطنين، حيث يعكس الشمول المالي توفير الوصول العادل والمتساوي للجميع إلى الخدمات والمنتجات المالية، بما في ذلك الحسابات البنكية والتمويل والتأمين وغيرها، وذلك بهدف تعزيز التضامن المالي وتمكين الفرد والمجتمع.

يهدف هذا المبحث إلى تقديم رؤية شاملة لمدى أهمية تعزيز الشمول المالي في الجزائر، حيث سنسعى من خلاله إلى استعراض أهم التحديات التي تواجه عملية تعزيز الشمول المالي في الجزائر، بما في ذلك العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية التي قد تعوق التقدم في هذا المجال، كما سيتم اقتراح حلول واستراتيجيات توجيهية لتحقيق أهداف تعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في البلاد، إضافة إلى التطرق لأهم العناصر الرئيسية لبناء استراتيجية فعالة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر.

---

[1] بنك الجزائر، **مداخلة السيد محافظ بنك الجزائر في اليوم الاعلامي بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي**، مدرسة الدراسات العليا التجارية، الجزائر، 04 ماي 2024، ص 2.

[2] وزارة المالية، **وزير المالية يشرف على افتتاح اليوم الاعلامي بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي بعنوان: "نحو تشجيع الادخار لتعزيز الشمول المالي"**، مرجع سبق ذكره.

المطلب الأول: تحديات الشمول المالي في الجزائر

تواجه الجزائر مثل العديد من دول العالم تحديات تحول دون تحقيق مستوى مرتفع من الشمول المالي وتوفير الوصول إلى الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع، نتطرق إليها فيما يلي:

1. ضعف البنية التحتية المالية والانتشار المصرفي:

يعتبر تواجد البنوك والمؤسسات المالية وفروعهما أحد أهم محددات الشمول المالي من جانب العرض، وغيابها أو بعدها عن السكان يعتبر سبب للإقصاء المالي، وحسب النسبة المعيارية العالمية للكثافة المصرفية فإن النسبة (1) تعتبر النسبة المثالية، وأكبر من (1) تعتبر انحراف موجب، وأقل من (1) تعتبر انحراف سالب، وبالنسبة لحالة الجزائر وحسب الشكل رقم 2-1 والمتعلق بتطور مؤشر الكثافة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2011-2021، فإن نسبتها متوسطة، حيث سجلت في أحسن حالاتها معدل 0,526 سنتي 2015 و2021، و0,518 كأدنى معدل سنة 2011، ويمكن إرجاع سبب ضعف البنية التحتية المالية والانتشار المصرفي في الجزائر إلى عدة عوامل نذكر منها:[1]

- قلة الاستثمارات اللازمة لتطوير البنية التحتية المصرفية مما يقلل من إمكانية توسع الخدمات المصرفية والمالية إلى مناطق أكثر نائية.
- التحول الرقمي البطيء والذي يقلل من القدرة على تقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنيت والهواتف الذكية.
- التشريعات واللوائح التي تشكل عقبات قانونية أو تنظيمية تعيق توسع البنية التحتية المصرفية في الجزائر.

2. ارتفاع معدلات البطالة:

تعد البطالة أحد العوامل المؤثرة في الشمول المالي وأحد أهم المحددات الفردية، فالأفراد العاطلين عن العمل أو الذين لديهم أعمال غير منتظمة وغير مضمونة هم أقل احتمالا للمشاركة في النظام المالي، ومن خلال الشكل رقم 2-10 المتعلق بمعدلات البطالة (%) إلى إجمالي القوى العاملة في الجزائر خلال الفترة 2011-2023، نلاحظ ارتفاع في معدلات البطالة حيث أن أغلبها فاقت معدل 10%، خاصة في ظل ارتفاع نسبة الشباب في الجزائر، وقد شهدت سنة 2020 أعلى معدل بطالة بمعدل 14%، أما أدنى معدل فقد بلغ 9.8% في سنة 2013 والذي يبقى مرتفع نسبيا، وإذا ما تمت المقارنة بين أعلى معدل وأدنى معدل للبطالة نجد الفرق بينهما 4,2 نقطة، أي أن نسبة البطالة متقاربة نسبيا خلال هذه السنوات.[2]

---

[1] خلالفة محمد بدر وبوبلوطة بلال، مرجع سبق ذكره، ص 23. (بتصرف).

[2] نفس المرجع السابق، ص 24 (بتصرف).

الشكل رقم 2-10: معدلات البطالة (%) إلى إجمالي القوى العاملة في الجزائر خلال الفترة 2011-2023

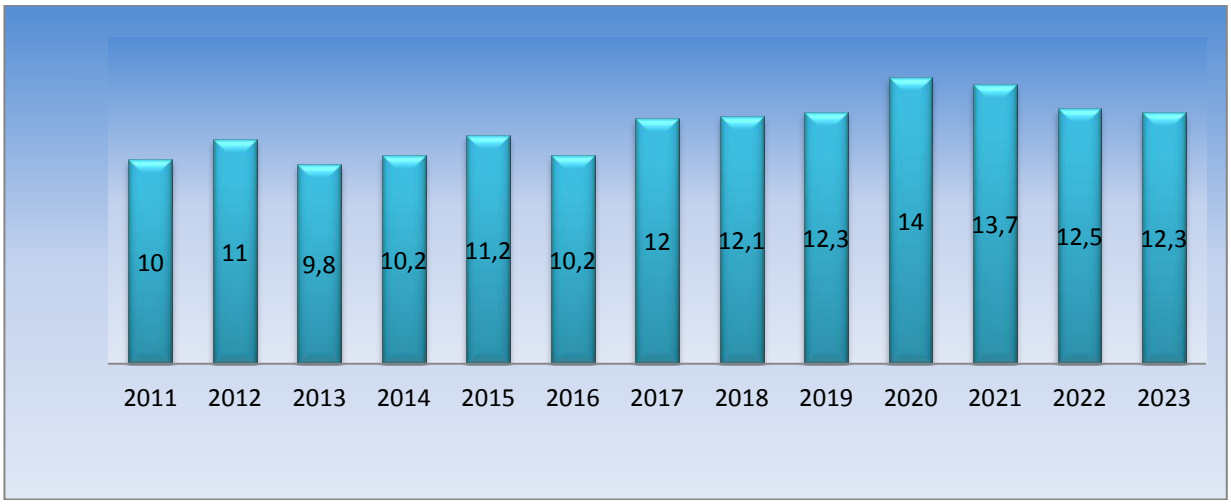

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على موقع البنك الدولي، شوهد بتاريخ 2024/04/28، على الرابط الالكتروني التالي:
https://data.albankaldawli.org/indicator

3. ضعف استخدام أنظمة ووسائل الدفع الإلكترونية:

حيث يزيد ذلك من الجمود في النظام المالي وبطء تنفيذ المعاملات والخدمات المالية المقدمة ومسايرة التطورات الراهنة، والجدول رقم 2-10 يوضح نسبة المدفوعات الرقمية لدى البالغين في الجزائر مقارنة بالعالم العربي والعالم خلال الفترة 2014-2021.[1]

الجدول رقم 2-10: نسب المدفوعات الرقمية لدى البالغين في الجزائر مقارنة بالعالم العربي والعالم خلال الفترة 2014-2021

السنوات/نسبة إجراء أو تلقي مدفوعات رقمية لدى البالغين	الجزائر	العالم العربي	العالم
2014	23,61%	13,16%	33,22%
2017	17,31%	19,18%	34,10%
2021	29,59%	23,37%	42,59%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex Global، شوهد بتاريخ 2024/04/29، على الرابط الإلكتروني التالي:

https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data

[1] معمري نارجس وأوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره، ص 43 (بتصرف).

يمكن تمثيل الجدول رقم 2-10 في الشكل التالي:

الشكل رقم 2-11: نسب المدفوعات الرقمية لدى البالغين في الجزائر مقارنة بالعالم العربي والعالم خلال الفترة 2014-2021

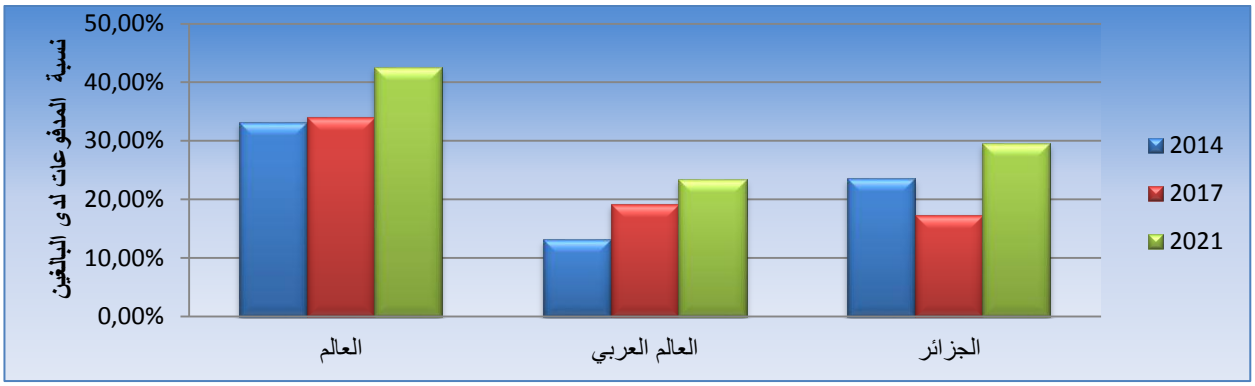

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 2-10.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 2-10 والشكل رقم 2-11، أن نسب المدفوعات الرقمية لدى البالغين في الجزائر خلال الفترة 2014-2021 في حالة تذبذب، حيث كانت تقدر بنسبة 23,61% سنة 2014 ثم انخفضت إلى17,31% سنة 2017 لترتفع من جديد إلى 29,59% سنة 2021 حيث تعتبر أعلى نسبة، كما أنها تعتبر نسبة لا بأس بها مقارنة بالعالم العربي، لكن إذا ما قورنت مع نسبة المدفوعات الرقمية لدى البالغين في العالم والتي وصلت إلى 42,59% سنة 2021، فهي تعتبر نسبة متأخرة قليلا خاصة في ظل اعتماد أنظمة ووسائل الدفع الإلكترونية خلال مرحلة كوفيد 19 والتي تعتبر نقطة تحول لكثير من الدول في مجال المدفوعات الرقمية.

4. ارتفاع التكاليف المرتبطة بتقديم الخدمات المالية:

وهو عامل مهم للإقصاء المالي حيث أن 13% من البالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية في الجزائر سنة 2021 كان بسبب ارتفاع تكاليف الخدمات المالية[1]، إضافة إلى البطء والتعقيدات في التنفيذ والبيروقراطية وهو ما يزيد من التكلفة والجهد والوقت المخصص لإتمام المعاملات، ومثل هذه العوامل تحفز على المعاملات غير الرسمية والتي عادة ما تكون في إطار الدائرة غير الرسمية للاقتصاد، ويمكن إرجاع سبب ارتفاع هذه التكاليف إلى جملة من العوامل نذكر منها:[2]

- التكاليف التشغيلية العالية والتي قد تكون مرتفعة بسبب الضرائب، الرسوم، وتكاليف العمالة، مما يزيد في النهاية من تكلفة تقديم الخدمات المالية.

[1] قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex Global، شوهد بتاريخ 2024/05/24، على الرابط الإلكتروني التالي:
https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data

[2] معمري نارجس وأوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره، ص 44 (بتصرف).

- ارتفاع التكاليف اللوجستية، حيث قد تكون هناك صعوبات في الوصول إلى بعض الموارد والمعدات اللازمة لتقديم الخدمات المالية.
- ارتفاع التكاليف الرأسمالية، فبعض البنوك قد تواجه تحديات في الحصول على التمويل اللازم لتطوير البنية التحتية والتكنولوجيا اللازمة لتقديم الخدمات المالية.
- ارتفاع معدلات التضخم يمكن أن يزيد من تكاليف الإنتاج والخدمات بشكل عام، بما في ذلك تكاليف تقديم الخدمات المالية.

5. ضعف الثقة بالبنوك والمؤسسات المالية:

إن ضعف الثقة العامة التي يمتلكها الناس في البنوك والمؤسسات المالية تؤدي لا محالة إلى تراجع في ودائع البنوك وعدم الرغبة في الاستثمار بها[1]، حيث قدرت نسبة البالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية في الجزائر بسب انعدام الثقة في المؤسسات المالية سنة 2021 بـ 11%[2]، وينجم ذلك عن عدة عوامل نذكر منها:

- عوامل اقتصادية مثل التدهور الاقتصادي الذي يمكن أن يؤدي إلى قلق بشأن استقرار البنوك والمؤسسات المالية وقدرتها على تلبية احتياجات العملاء.
- الأحداث السلبية السابقة مثل حالات الفشل المالي السابقة لبعض البنوك أو المؤسسات المالية، والتي يمكن أن تؤثر على الثقة في القطاع المالي بشكل عام.
- تغيرات السياسات الحكومية (السياسات المالية أو النقدية) التي قد تؤثر على الثقة في الاستقرار المالي.
- سوء التصرف أو الفساد مثل الفضائح المالية أو الاختلاسات التي قد تؤثر على سمعة البنوك والمؤسسات المالية، على غرار قضية بنك الخليفة.
- تقنيات الاحتيال والسرقة الإلكترونية فالاحتيال والسرقة الإلكترونية المتزايدة قد تؤدي إلى انخفاض الثقة في أمان المعاملات المالية عبر الإنترنت وفي البنوك.

6. ضعف مستوى التثقيف المالي:

حيث يعرف الوعي المصرفي على أنه عادة للأفراد والمؤسسات الاقتصادية والتي تتضمن إيداع أموالهم في المصارف والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى استخدام مختلف وسائل الدفع لتسوية معاملاتهم المالية، وعليه يمكن أن يكون ضعف مستوى الوعي والتثقيف المالي في الجزائر له تأثير سلبي على معدلات الشمول المالي.[3]

---

[1] بوسليماني صليحة وبريش فايزة، **واقع ومعوقات تنمية الشمول المالي في الجزائر**، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أدرار، الجزائر، المجلد 11، العدد 01، عدد خاص، الجزء 02، مارس 2023، ص 32.

[2] قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex Global، شوهد بتاريخ 2024/05/24، على الرابط الإلكتروني التالي:
https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data

[3] عمار ياسين أوسياف وشافية شاوي، **الشمول المالي في الجزائر الواقع، المعيقات والحلول**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، سوريا، العدد 97، 2020، ص 128.

7. ضعف التنافسية بين بنوك ومؤسسات القطاع المصرفي:

حيث أن ضعف التنافسية بين بنوك ومؤسسات القطاع المصرفي في الجزائر يؤثر سلبا على تعزيز الشمول المالي والاقتصاد بشكل عام، ومن بين أسباب ضعف التنافسية نذكر ما يلي:[1]

- سيطرة الدولة بشكل كبير على القطاع المصرفي في الجزائر مقارنة بدول أخرى.
- قلة التنوع من حيث البنوك والمؤسسات في السوق الجزائرية مقارنة بالأسواق الأخرى، مما يقلل من التنافسية ويـزيد من فرص حدوث احتكار.
- القوانين والتشريعات المعقدة والتي تصعب من دخول بنوك جديدة إلى السوق وتزيد من تكاليف التشغيل.
- نقص عنصر الابتكار ومحدودية وتشابه المنتجات والخدمات المالية .

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر

لتعزيز الشمول المالي في الجزائر يمكن اقتراح جملة من الحلول نذكرها كالآتي:

1. دعم البنية التحتية المالية:

إن توفير بنية مالية تحتية صلبة لتلبية متطلبات الشمول المالي، يعد أحد أهم المقومات الرئيسية لإرساء بيئة ملائمة له، حيث يشترط احترام الأولويات لتحقيق النمو الاقتصادي وضمان وصول الخدمات المالية والمصرفية إلى المواطنين بسهولة، فمن غير المنطقي الحديث عن سوق مستقبلي دون إيجاد الحلول التي تحافظ على السوق الحالي، وتتلخص عناصر البنية التحتية فيما يلي:[2]

- **توفير بيئة تشريعية ملائمة:** وذلك من خلال:[3]
  - التقليل من المبالغة في تطبيق إجراءات **De-Risking***، والتوقف عن اشتراط أي وثيقة ثبوتية في حالات الإيداع ماعدا تلك المتعلقة بالهوية، حتى يتم إدماج أكبر قدر ممكن من حجم النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي.
  - إصدار تعليمات ومذكرات عمل جديدة، تدعم الشمول المالي، وتشرح آليات وخطوات إنجاحه وتنظم الأولويات مع الصرامة في التنفيذ، وتكثيف الرقابة سواء من طرف موظفي المديريات الجهوية للمصارف أو من طرف أعوان البنك المركزي، للتأكد من سلامة سير العملية.

---

[1] معمري نارجس وأوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[2] بوسليماني صليحة وبريش فايزة، مرجع سبق ذكره 2023، ص 32.

[3] عمار ياسين أوسياف وشافية شاوي، **الشمول المالي في الجزائر الواقع، المعيقات والحلول**، مرجع سبق ذكره 2020، ص 128.

* إجراء تقوم به البنوك عن طريق إغلاق حسابات العملاء الذين ينظر إليهم على أنهم ذو مخاطر عالية كغسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

- **زيادة معدل الكثافة المصرفية:** وذلك من خلال التوسع في شبكة فروع مختلف المصارف والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، وتحديدا في الولايات الجنوبية حيث تنعدم المصارف الخاصة وهو ما يؤثر سلبا على جودة ونوعية الخدمات المصرفية المقدمة من البنوك العمومية مما ينفر الزبائن، مع التركيز على إنشاء فروع أو مكاتب تمثيل تعنى بالتمويل المتناهي الصغر، بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل وكلاء المصارف بهدف الوصول إلى مستوى معدل الكثافة المصرفية الدولية.[1]
- **تنمية العنصر البشري:** وذلك من خلال:[2]
  - التكوين الدوري والمتواصل لكل موظفي المصارف بدون استثناء، وتحت إشراف إطارات عليا سواء محلية أو أجنبية، من أجل الاحتكاك بالكفاءات الخارجية وبالتالي الاطلاع على مستجدات الصناعة المصرفية في العالم ومحاولة تجسيدها محليا، من أجل النهوض بالقطاع المصرفي.
  - يوجد في الجزائر هيئة واحدة مكلفة بالتكوين في مجال البنوك تحمل اسم "ما بين البنوك للتكوين" وهو ما ينم عن قصور في هذا المجال ويستدعي إشراك المؤسسات الجامعية ومراكز التكوين في هذا الدور من خلال تكثيف الملتقيات والمؤتمرات العلمية والتخصصات التي تعنى بالصيرفة، مع تكييفها والواقع الاقتصادي الجزائري.
  - تكوين الموظفين في مجال التسويق المصرفي، خاصة حسن الاستقبال وطرق التواصل، فالبيئة المصرفية التي تنعدم فيها المنافسة وتتشابه فيها المنتجات المالية والمصرفية المقدمة للزبائن، يعتبر العنصر البشري هو العامل الوحيد الذي يصنع الفارق في جذب الزبائن وتحقيق التميز بين مختلف المصارف.
- **تحديث وسائل الدفع وأنظمة التسوية:** إن مواكبة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المجال المصرفي، واستخدام الوسائل الحديثة (البطاقات الإلكترونية) من شأنه أن يؤثر إيجابيا على نوعية الخدمات والمنتجات المصرفية، وبالتالي تحسين أداء الجهاز المصرفي، لامتصاص حجم السيولة المتداولة خارج القنوات المصرفية الرسمية، خاصة وأن الخدمات التي يقدمها الجهاز المصرفي الجزائري تبقى بعيدة عما تقدمه المصارف العالمية، وهذا لا يتحقق إلا من خلال:[3]
  - تعميم الموزعات الآلية للنقود DAB عبر كامل الوكالات المصرفية،
  - تطوير شبكة الإنترنيت،
  - تعميم العمل بمحطات الدفع الإلكترونية TPE،
  - توفير خدمات الهاتف المصرفي،

[1] بوسليماني صليحة وبريش فايزة، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[2] نفس المرجع السابق، ص 34.

[3] نفس المرجع السابق، ص 33.

- الشيكات الإلكترونية، وغير ذلك من الوسائل الرقمية التي تيسر تنفيذ العمليات المالية وتسويتها بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين بتكلفة منخفضة وفعالية مرتفعة.

- **تحسين آليات معالجة ملفات القروض:** يمكن تحقيق هذه الاستراتيجية من خلال:[1]

- استخدام المعالجة الإلكترونية، حيث يوفر كل مصرف على موقعه المعلوماتي تطبيق (APPLICATION) أو برنامج آلي (LOGICIEL) خاص بكل نوع من أنواع القروض، كما هو معمول به في بعض المصارف الأجنبية، حيث يسمح لطالب القرض بالقيام بدراسة ذاتية لملفه، مع إمكانية حصوله على القرار الأولي (الموافقة من عدمها)، بالإضافة إلى إمكانية الاطلاع على قيمة الضمانات وأنواعها وقيمة الأقساط وكيفية تسديدها، مما يوفر عليه عناء التنقل لمقر الوكالة وربح الوقت واختيار المصرف الذي يقدم تسهيلات أكثر؛
- تخفيف حجم الوثائق المطلوبة، من خلال توفير أجهزة قارئة لبطاقات الهوية البيومترية المخزنة للمعلومات الشخصية التي تكون الجزء الإداري من الملف؛
- مراجعة الفترة القانونية لدراسة ملف القرض، وكذلك إعادة النظر في نسبة مساهمة المصرف في قروض الاستثمار، من خلال تسقيفها على مستوى كل المصارف من أجل تشجيع هذا النوع من القروض الضرورية لإنعاش الاقتصاد الوطني، وتماشيا مع سياسة الحكومة؛
- أما بالنسبة للضمانات المبالغ فيها أحيانا (تقيم على أساس القيمة الدفترية أو قيمة الاقتناء) مما يثقل كاهل طالب القرض، فيمكن للبنوك أن تقيمها على أساس القيمة السوقية بالرجوع إلى الخبراء المتعاقدين معها، وبالتالي تقليل حجم الضمانات.

- **توفير قواعد بيانات شاملة:** من خلال تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، التي كان معمول بها سابقا، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تخص التاريخ الائتماني لكل من الأفراد والشركات بمختلف أحجامها، إضافة إلى قاعدة بيانات تضم الأصول المنقولة، وتدويل هذه المعطيات بين المصارف والمؤسسات المالية وفقا لما يقتضيه القانون.[2]

2. التثقيف المالي:

يعتبر التثقيف المالي خطوة أساسية ومحورية نحو تحقيق الشمول المالي، كما أصبحت الثقافة المالية في العالم إجراء احترازي ومكمل رئيسي لسلوكيات القطاع المالي وبالتالي ضمان تحقيق الشمول المالي، حيث عرفت منظمة OCDE والشبكة الدولية للتثقيف المالي INFE بأن التثقيف المالي هو العملية التي يتم من خلالها تحسين إدراك المستهلكين والمستثمرين لمفهوم الخدمات والمنتجات المالية المتوافرة والمخاطر المصاحبة لها، وذلك عن

[1] عمار ياسين أوسياف وشافية شاوي، **الشمول المالي في الجزائر الواقع، المعيقات والحلول**، مرجع سبق ذكره، ص 130.

[2] نفس المرجع السابق، ص 129.

طريق تقديم المعلومات والإرشاد المالي والنصيحة الموضوعية وتطوير مهاراتهم وثقتهم بالخدمات المالية وذلك بهدف زيادة وعيهم بالفرص والمخاطر المالية، ليصبحوا قادرين على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة من شأنها تحسين الرفاه المالي الخاص بهم.[1]

3. تعزيز انتشار البنوك الإسلامية:

يعتبر التمويل الإسلامي عنصرا هاما لتعزيز الشمول المالي في مختلف دول العالم، ولقد جاء في تقرير مشترك بين مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي أن التمويل الإسلامي عامل محفز لتحسين الوصول إلى النظام المالي الرسمي ويمكن استخدامه لتعزيز الشمول المالي على النحو التالي:[2]

- يتمثل جوهر التمويل الإسلامي في تشجيع استخدام عقود مشاركة وتقاسم المخاطر التي تعد بديلا عمليا وذات فعالية للتمويل القائم على الديون التقليدية، ويمكن لهذه الأدوات التمويلية أن تقدم التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة والتأمين التكافلي لتعزيز فرص الحصول على التمويل؛
- يوفر التمويل الإسلامي بديلا جيدا أمام الشركات والأفراد الذين أحجموا عن استخدام الخدمات المالية التقليدية الرسمية لاعتبارات دينية أو أخلاقية أو مالية؛
- يحتوي التمويل الاجتماعي الإسلامي على أدوات متميزة لإعادة توزيع الثروات في المجتمع مثل الزكاة والصدقات والوقف والقرض الحسن، ومن شأن هذه الأدوات أن تحدث تكاملا مع عقود تقاسم المخاطر لاستهداف أصحاب الدخل المنخفض من المجتمع وبالتالي تضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

4. توفير الحماية المالية للزبون:

وتتم من خلال:[3]

- الصرامة في تطبيق العقوبات إذا ما ثبت الإخلال بمبدأ السر المهني، حفاظا على خصوصيات الزبائن؛
- وضع معدلات فائدة حقيقية موجبة، تعوضه عن التدهور في قيمة العملة (تحميه من آثار التضخم)، وعن الفترة التي بقيت فيها أمواله فيها مجمدة (عائد مالي مقابل ادخاره)؛
- إعادة النظر بالزيادة في الحد الأقصى الممنوح للزبون كتعويض في حالة إفلاس المصرف الذي يتعامل معه أو توقفه عن الدفع؛

---

[1] محمد طرشي وآخرون، **متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر**، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، المجلد 01، العدد01، 2019، ص ص 130-131.

[2] يقور أحمد وآخرون، **التمويل الإسلامي الأصغر كآلية لتمويل المؤسسات المصغرة في ظل تعزيز الشمول المالي، دراسة حالة بنك الادخار والتنمية الاجتماعية السوداني 2013-2017**، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة آفلو، الجزائر، المجلد 03، العدد 02، 2021، ص 38.

[3] عمار ياسين أوسياف وشافية شاوي، **الشمول المالي في الجزائر الواقع، المعيقات والحلول**، مرجع سبق ذكره، 2020، ص 130.

- إمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناء على طلب الزبائن؛
- توفير آليات للتعامل مع شكاوى الزبائن، على أن تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وفعالة وفقا للممارسات الدولية وفي التوقيت المناسب؛
- توفير كل المعلومات الضرورية للزبون في سبيل تحقيق الشفافية والمنافسة المشروعة حتى لا يتم استغلاله، مع إلزامية نشر تكلفة الخدمات المصرفية بكل طرق الإشهار المتاحة لغرض إعلام الزبائن والجمهور، وضرورة احترام الحد الأقصى لمعدلات الفائدة المدينة المطبقة على القروض، وتحديد العمليات التي تتم مجانا كفتح الحسابات وإغلاقها سواء بالعملة الوطنية أو بالعملة الصعبة؛ منح دفتر الشيكات؛ منح دفتر الادخار؛ الإيداع والسحب على مستوى وكالة الزبون؛ الحق في كشف حساب؛ وأخيرا التحويلات في نفس الوكالة؛
- توعية وتثقيف العملاء خاصة الفئات المهمشة، ومقدمي الخدمات بمبادئ حماية المستهلك ماليا لفهم حقوقهم ومسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.

5. تنويع المنتجات المالية وتطويرها:

إن الغرض من تنويع المنتجات المالية وتطويرها هو تقديم جملة من الخدمات المصرفية المتنوعة والمتطورة، لتغطية أكبر عدد ممكن من الفئات المجتمعية، وذلك من خلال ما يلي:[1]

- مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم قبل طرحها وتسويقها، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع، وليس فقط على الإقراض والتمويل؛
- تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على العملاء، وكذا الخدمات المالية غير المناسبة التي تتم مقابل قيام العملاء بدفع عمولات؛
- مراعاة ظروف العملاء لدى التعامل معهم، وعدم قيام مقدمي الخدمات أو المقرضين باستغلال ظروفهم وإثقالهم بالقروض؛
- التشجيع على المنافسة بين مقدمي المنتجات والخدمات المالية لتوفير المزيد من الخيارات للعملاء، ولتعزيز التنافسية بين المؤسسات المالية للحفاظ على الخدمات بجودة عالية وبتكلفة أقل؛
- تعميم الصيرفة الإلكترونية في كل البنوك وبكل وسائلها لتوفير وعاء من الخيارات أمام الزبائن الحاليين أو الجدد؛
- الاهتمام بالقروض الاستهلاكية الموجهة لتمويل الحاجيات الشخصية والعائلية؛

[1] عمار ياسين أوسياف وشافية شاوي، **الشمول المالي في الجزائر الواقع، المعيقات والحلول**، مرجع سبق ذكره، 2020، ص 131.

- الاهتمام أكثر بالمؤسسات المصغرة والمتناهية الصغر، من خلال توفير وابتكار برامج أو صيغ تمويلية تتماشى مع هذه الفئة، لما له من أثر إيجابي على المجتمع والاقتصاد ككل؛
- تشجيع اندماج المصارف الصغيرة فيما بينها قصد تكوين كيانات مصرفية كبيرة قادرة على تقديم خدمات متنوعة تلبي كافة احتياجات الأفراد خاصة التمويلات الضخمة التي تفوق الحدود الائتمانية التي يمكن أن يوفرها مصرف واحد لعميل واحد.

6. إطلاق برنامج الهوية الرقمية:

تشير التقديرات إلى أن الشمول المالي المعتمد على الهوية الرقمية من شأنه أن يعمل على شمولية حوالي 57% من الأشخاص غير المشمولين ماليا تحت مظلة الجهاز المصرفي، وكذلك الحال بالنسبة لأصحاب المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي يعمل جزء كبير منها في القطاع غير الرسمي في الدول النامية، كذلك هناك حوالي 2,5 مليار شخص من البالغين لا يستخدمون الخدمات المالية الرسمية بسبب عدم امتلاكهم لحسابات مصرفية، في حين أن هناك حوالي 1,7 مليار شخص أي ما يعادل خمس سكان العالم ليس لديهم هوية رقمية، من هنا نمت الحاجة إلى ضرورة تبني نظام قوي للهوية الرقمية من قبل المجتمع الدولي، وعلى مستوى الوطن العربي هناك 63% من البالغين ليس لديهم حساب في مؤسسة مالية، على النقيض من ذلك نجد أن 86% من الرجال و75% من النساء لديهم هواتف محمولة، وهو ما يعزز نجاح الشمول المالي الرقمي، ويوجد نماذج مختلفة للهوية الرقمية، مثل الهوية الرقمية الوطنية، أو تلك التي تعتمد على منصات رقمية مثل "**إيثريوم**"*، التي تستخدم السمات البيولوجية (العين)، مما سبق يمكن القول أن وجود نظام قوي للهوية الرقمية هو وسيلة يمكن من خلالها إتاحة الخدمات المالية للأشخاص المستبعدين ماليا.[1]

المطلب الثالث : العناصر الرئيسية لبناء استراتيجية تعزيز الشمول المالي في الجزائر

إن تبني وتنفيذ أي استراتيجيات لتعزيز الشمول المالي، يجب أن يتشارك فيها كافة الأطراف المعنية، فتطوير الأطر القانونية والرقابية على القطاع المالي وتحسين بنيته التحتية هي جوانب مهمة للارتقاء بهذا القطاع وتعميق قدرته على توصيل الخدمات المالية، حيث يجب أن تكون في إطار استراتيجية متكاملة تسعى لتحقيق أهداف محددة، تمثل أجندة وطنية للشمول المالي ويشارك فيها القطاعين العام والخاص.

* عملة رقمية مشفرة لا مركزية قائمة على شبكة افتراضية تعرف باسم شبكة البلوكتشين أو تكنولوجيا البلوكتشين المتطورة.

[1] الوليد طلحة، **دور الهوية الرقمية في تعزيز الشمول المالي**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص ص 22-23.

ومع أن استراتيجيات تعزيز الشمول المالي يجب أن تنبثق من واقع وأوضاع كل دولة، إلا أنه بصورة عامة هناك محاور أساسية لأي استراتيجية وفقا لتجارب الدول، ويمكن أن تشمل عناصر هذه الاستراتيجية ما يلي:[1]

1. جمع البيانات وإجراء الدراسات والمسوح:

يوفر جمع البيانات وإجراء التحليلات والاستقصاءات، الفرصة للتعرف على أوضاع الوصول للتمويل وجوانب النقص أو الضعف فيها، وتمثل هذه المسوح الخطوة الأولى لأي استراتيجية، ويتعين أن يكون جمع البيانات والقيام بالتحليلات عملية مستمرة لمتابعة تطور المؤشرات، وبناء على ذلك يتم تحديد حجم الفجوة بين الوضع الراهن والوضع المستهدف.

2. وضع أهداف محددة:

ويتضمن ذلك وضع مؤشرات يتعين تحقيقها أو الوصول إليها، وذلك بالاستناد إلى نتائج الدراسات والمسوح وما هو متوفر من بيانات. ويشمل هذا الأمر أهداف رئيسية وأهداف ثانوية، حيث يتعين تعديل أو تحديث هذه الأهداف والمؤشرات باستمرار، وفقا لنتائج المسوح والدراسات الدورية.

3. صياغة الاستراتيجية وبناء خطة العمل:

بالاستناد إلى الأهداف المسطرة، يتم وضع خطة للعمل حول كيفية التنفيذ للوصول إلى هذه الأهداف، وذلك من خلال عدة نواحي مثل وضع الأطر المؤسسية لإدارة الاستراتيجية وآلية التنسيق بين الأطراف المشاركة فيها وتحديد مسؤوليات وأدوار كل طرف، إضافة إلى التأكد من توفر القدرات والعناصر القادرة على التنفيذ، وقد يكون من المناسب في هذا الشأن إحداث مجلس وطني أو لجنة وطنية عليا للشمول المالي تحت إشراف المصرف المركزي.

ومن المهم عند صياغة الاستراتيجية الأخذ في الاعتبار العلاقات الارتباطية ما بين الشمول المالي والاستقرار والتكامل المالي حيث لابد أن يتم وضع أهداف لاستراتيجية تعزيز الشمول المالي بما يتلاءم مع آليات ضمان الاستقرار المالي وحماية حقوق المستهلكين، سواء كانت الدولة تطبق استراتيجية منفصلة للشمول المالي أو كانت تلك الأهداف متضمنة في استراتيجية أشمل لتطوير القطاع المالي، ولذلك تركز بعض الدول على تبني آليات لنشر الوعي بالخدمات المالية وضمان حقوق المستفيدين من هذه الخدمات وهو ما يسمح بتقليل مخاطر عدم الاستقرار المالي وتعظيم الاستفادة من الوصول للخدمات المالية في إطار ما يعرف بالشمول المالي المسؤول.

---

[1] محمد يسر برنية، **توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف العربية**، ورقة مقدمة لاجتماع الدورة السادسة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، الكويت، 01 أكتوبر 2012، ص 41-45.

4. الإجراءات الخاصة بالسلطات الإشرافية:

يتضمن هذا الجزء من الاستراتيجية، تحديد الإجراءات والخطوات التي يمكن للسلطات الحكومية والإشرافية القيام والالتزام بها، وتشمل جوانب كثيرة منها:

- تطوير القوانين والتشريعات التي تسمح للمؤسسات المالية المصرفية بتوسيع الوصول لخدماتها،
- الاستفادة من تقنيات المعلومات والاتصالات،
- الاستفادة من وكلاء آخرين في تقديم الخدمات المالية لتحسين الوصول للخدمات المالية وخفض تكلفتها،
- إجراءات تتعلق بتطوير البنية التحتية من أنظمة دفع وأنظمة معلومات ائتمانية،
- إجراءات تتعلق بتحسين الشفافية المالية وزيادة الوعي المالي،
- إجراءات تتعلق بتطوير المدفوعات الحكومية كوسيلة للمساهمة في تحسين الوصول للخدمات المالية،
- إجراءات تتعلق بحماية المستهلك وإدارة المخاطر المرتبطة بذلك.

5. الإجراءات المتعلقة بالمؤسسات المالية والمصرفية:

وتمثل الإجراءات التي يمكن للقطاع الخاص ممثلا بالمؤسسات المالية والمصرفية وشركات التمويل، القيام بها للمساهمة في تحقيق الأهداف الموضوعة، بما يستجيب للإجراءات التي تتخذها السلطات الإشرافية، ويكون ذلك عن طريق إعادة تطوير برامج العمل لهذه المؤسسات المالية والمصرفية، والتي تسمح بتحسين انتشار الخدمات المالية لهذه المؤسسات والشركات ووصولها لأكبر شريحة من فئات المجتمع مع الالتزام بتحقيقها.

6. المتابعة والتنفيذ:

ويشمل ذلك إجراء المتابعات والإشراف للتأكد ليس فقط من تحقيق الأهداف الموضوعة، بل أيضا من فعالية الإجراءات والسياسات المتخذة، وتوفير التقييمات حولها، بما يساعد بالاستمرار على مراجعة وتطوير الأهداف وخطط العمل.

كذلك ومن العناصر الأساسية لنجاح الاستراتيجية، توفر الدعم الفني من المؤسسات والأطر الدولية المعنية، سواء على صعيد المساعدة في جوانب جمع البيانات أو على صعيد تصميم خطط واستراتيجيات العمل أو على صعيد بناء القدرات والتدريب.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل، سعينا إلى تحليل واقع الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة (2011-2022) عبر استقراء أهم المؤشرات الفرعية للشمول المالي الممكنة في البلاد على غرار مؤشر الكثافة المصرفية كمؤشر بعد الوصول للخدمات المالية وكذا مؤشر حيازة حساب في البنوك أو المؤسسات المالية كمؤشر بعد استخدام الخدمات المالية إضافة إلى مؤشر المديونية كمؤشر بعد جودة الخدمات المالية، كذلك قدمنا مقارنة تحليلية بين الواقع المالي في الجزائر وبعض دول العالم العربي وكذا بعض المنظمات والأقاليم الدولية، كما ركزنا على جهود الجزائر في تعزيز الشمول المالي من خلال استعراض أهم السياسات المنتهجة في هذا السياق، لاسيما السياسات الخاصة بالعملات وكذا الاجراءات المتخذة في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومجال العمق المالي ومجال الرقمنة والثقافة المالية وكذا مجال الصيرفة الإسلامية.

زيادة على ذلك، قمنا بتحديد جملة التحديات الرئيسية التي تعترض تعزيز الشمول المالي في البلاد مثل ضعف البنية التحتية المالية والانتشار المصرفي وضعف الثقة بالبنوك والمؤسسات المالية وكذا ضعف مستوى التثقيف المالي، وعرضنا مجموعة من الحلول تلخصت أهمها في دعم البنية التحتية المالية والتثقيف المالي وكذا تعزيز انتشار البنوك الإسلامية، وذلك وفق استراتيجية عملية تقوم على عوامل رئيسية لتيسير وتنظيم وإنجاح عملية تعزيز الشمول في الجزائر.

وقد تبين لنا أن الجزائر تحسنت في مجال الشمول، إلا أنها لا تزال متخلفة مقارنة بالمستويات العربية والعالمية رغم جهود الدولة المبذولة في هذا السياق، مما يشير إلى وجود العديد من العقبات التي ينبغي معالجتها بجدية من خلال وضع برنامج استراتيجي شامل لتعزيز الشمول المالي في البلاد.

الخاتمـــة

الخـــاتمـــة:

في ختام دراستنا لواقع الشمول المالي في الجزائر والتي حاولنا من خلالها تحليل الوضع السائد للشمول المالي في البلاد، حيث خصصنا الفصل الأول من هذه الدراسة للخوض في الأدبيات النظرية والتطبيقية للشمول المالي من أجل ضبط المفاهيم الأساسية، بينما خصصنا الفصل الثاني للدراسة التحليلية لواقع الشمول المالي في البلاد، بالاستناد إلى تحليل أهم المؤشرات ومقارنتها على الصعيدين العربي والعالمي، ومحاولة حصر أهم التحديات من أجل اقتراح جملة من الحلول لتعزيز الشمول المالي في البلاد.

وقد تجلت أمامنا صورة معقدة تتخللها تحديات وفرص تتنوع ما بين التطورات الاقتصادية والتحولات الاجتماعية، فعلى الرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة لتعزيز الشمول المالي في البلاد، إلا أن هناك حاجة ماسة لمزيد من التوجيه والسياسات التي تعزز الوصول إلى الخدمات المالية بشكل شامل وعادل، حيث أن الجهود المستمرة لتعزيز التكنولوجيا المالية وتوسيع البنية التحتية المالية بما في ذلك التمويل الرقمي وتعزيز الوعي المالي، يعزز قدرة الفرد الجزائري على الاستفادة من الخدمات المالية بشكل أكبر وأكثر فعالية، إضافة إلى ذلك فإن تحقيق شمول مالي حقيقي يتطلب التعاون الشامل بين القطاعين العام والخاص من أجل تبادل الخبرات وتوجيه السياسات بشكل فعال.

1. النتائـــج:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نوجزها كالآتي:

- الشمول المالي هو العملية التي يتم من خلالها تقديم الخدمات المالية وجعلها متاحة لأكبر عدد من فئات المجتمع وبأسعار معقولة.
- الشمول المالي يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تمكين الأفراد والمجتمعات من الوصول إلى الخدمات المالية، مما يساهم في تحسين مستوى المعيشة وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي للفرد والمجتمع بشكل عام.
- يقوم الشمول المالي على أربعة ركائز أساسية لتعزيزه تتلخص في دعم البنية التحتية المالية وحماية مستهلكي الخدمات المالية وكذا تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع، إضافة إلى التثقيف المالي.
- الشمول المالي في الجزائر في تحسن رغم التذبذب والسير بخطى متباطئة، لكنه لا يزال متدني عن المستويات العربية والعالمية.
- على الرغم من وجود جهود ملموسة من الجزائر لتعزيز الشمول المالي في البلاد، إلا أنه هناك حاجة ملحة لاتخاذ المزيد من التوجيهات ووضع السياسات الفعالة في هذا السياق.

- تواجه الجزائر العديد من التحديات لتعزيز الشمول المالي في البلاد، وهذا ما أثر على عملية التعجيل في تعزيزه.
- يجب على الجزائر كدولة ناشئة في مجال الشمول المالي مراجعة استراتيجياتها من خلال الجدية في تطبيق برنامج شامل يتبنى حلول فعالة وجدرية لتعزيز الشمول المالي في البلاد من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة وعادلة.

2. اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى: سجل الشمول المالي في الجزائر مستويات متذبذبة خلال السنوات العشرة الأخيرة، كما وضحته تطورات المؤشرات الجزئية للشمول المالي في البلاد، وبمقارنتها بالمستويات العربية والعالمية فهي لا تزال متدنية، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.**
- الفرضية الثانية: يقاس الشمول المالي في الجزائر من خلال عدة مؤشرات على غرار مؤشر الكثافة المصرفية ومؤشر انتشار أجهزة الصراف الآلي والمصنفين كمؤشرات بعد الوصول للخدمات المالية، كذلك مؤشر حيازة حساب في البنوك أو المؤسسات المالية ومؤشر إدارة عمليات الدفع عبر بطاقات الدفع الإلكتروني وكذا مؤشري الاقتراض والادخار من النظام المصرفي والمصنفة كمؤشرات بعد استخدام الخدمات المالية، إضافة إلى مؤشر المديونية (السلوك المالي) كمؤشر بعد جودة الخدمات المالية، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.**
- الفرضية الثالثة: تواجه الجزائر مثل العديد من دول العالم، جملة من التحديات في مجال تعزيز الشمول المالي، على غرار ضعف البنية التحتية المالية والانتشار المصرفي وارتفاع معدلات البطالة وكذا ضعف استخدام أنظمة ووسائل الدفع الإلكترونية وارتفاع التكاليف المرتبطة بتقديم الخدمات المالية وضعف الثقة بالبنوك والمؤسسات المالية، إضافة إلى ضعف مستوى التثقيف المالي وضعف التنافسية بين بنوك ومؤسسات القطاع المصرفي، **وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.**
- الفرضية الرابعة: يوجد العديد من الحلول المقترحة من أجل تعزيز الشمول المالي في الجزائر، أهمها دعم البنية التحتية المالية والتثقيف المالي وتعزيز انتشار البنوك الإسلامية وتوفير الحماية المالية للزبون وتنويع المنتجات المالية وتطويرها وإطلاق برنامج الهوية الرقمية، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.**

3. التوصيات:

بناء على ما تم طرحه في هذه الدراسة والنتائج التي تم التوصل إليها، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة تعزيز البنية التحتية كونها أحد المتطلبات الرئيسية للشمول المالي، من خلال مراجعة البيئة التشريعية وتعزيز انتشار فروع البنوك والمؤسسات المالية وتطوير أنظمة الدفع والتحول الرقمي.
- العمل على ابتكار خدمات مالية تناسب كل شرائح المجتمع بحسب حاجاتهم وقدراتهم وتطلعاتهم، على أن تكون ملائمة من حيث التكلفة والنوعية.
- الاستثمار في التثقيف المالي ومحاربة الأمية المالية وفق برامج تربوية.
- التركيز على تكوين إطارات في المجال المالي والمصرفي لإنجاح عملية الشمول المالي.
- إنشاء لجان مستقلة لمحاربة العراقيل الإدارية والبيروقراطية والتركيز على تسريع وتيرة تقديم الخدمات على غرار معالجة ملفات القروض وغيرها.
- وضع استراتيجيات وبرامج وطنية للشمول المالي من خلال تحديد الفجوات المالية ومعالجتها، وسن آليات لتحقيق الأهداف المسطرة ومتابعتها وتقييمها وتعديلها.
- التعاون الشامل بين القطاعين العام والخاص من أجل تبادل الخبرات وتوجيه السياسات بشكل فعال.
- الاستفادة من الخبرات الدولية والعربية الناجحة في مجال الشمول المالي من خلال عقد ندوات ومؤتمرات دولية بصفة دورية.

4. آفاق الدراسة:

من خـلال دراسـتنا هذه يمكن اقتراح بعض آفـاق الدراسة كالآتـــي:

- دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.
- مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر.
- دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر.
- تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجـــع:

1. المراجع باللغة العربية:

- **الكتب:**

1) عبدالله سمير، **الشمول المالي في فلسطين**، معهد أبحاث الدراسات الفلسطيني، فلسطين، 2016.

- **المجلات:**

2) أسامة فراح وعبد العزيز رحمة، **الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك**، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المركز الجامعي سي الحواس بريكة، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، 2021.

3) العباس بهناس وآخرون، **أسس ومتطلبات تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية**، مجلة معارف، جامعة محند أكلي البويرة، الجزائر، المجلد 14، العدد 02، 2019.

4) الوليد طلحة، **دور الهوية الرقمية في تعزيز الشمول المالي**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2019.

5) آية عادل محمود عوض، **أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي بالبنوك**، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة جامعة القاهرة، مصر، العدد03، 2021.

6) بوزانة أيمن وحمدوش وفاء، **تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2011-2018**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة مسيلة، الجزائر، المجلد 06، العدد 11، 2021.

7) بوسليماني صليحة وبريش فايزة، **واقع ومعوقات تنمية الشمول المالي في الجزائر**، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أدرار، الجزائر، المجلد 11، العدد 01، عدد خاص، الجزء 02، مارس 2023.

8) بوطرفة رشيد وصغير عماد، **واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية وآفاق تطويره**، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، جامعة العربي التبسي- تبسة، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، 2020.

9) خلالفة محمد بدر وبوبلوطة بلال، **واقع الشمول المالي في الجزائر واستراتيجية تعزيزه**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، جوان 2023.

10) رفيقة صباغ وسليمة غرزي، **الشمول المالي في الدول العربية واقع وآفاق**، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، مجلد 10، العدد 02، 2020.

11)شيلي وسام وقدي عبد المجيد، **تقييم الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2011-2020**، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أدرار، الجزائر، المجلد 11، العدد 01، عدد خاص، الجزء 01، مارس 2023.

12)صخري عبد الوهاب وبن علي سمية، **دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي على المستوى العالمي مع التعريج لوضع دول المنطقة العربية**، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أدرار، الجزائر، المجلد 10، العدد 02، 2022.

13)صورية شنبي والسعيد بن لخضر، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة مسيلة، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، 2019.

14)عمار ياسين أوسياف وشافية شاوي، **الشمول المالي في الجزائر الواقع، المعيقات والحلول**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، سوريا، العدد 97، 2020.

15)عمار ياسين أوسياف وشافية شاوي، **الشمول المالي كإستراتيجية لتأهيل النظام المصرفي الجزائري، "الواقع والمعيقات**،" مجلة التواصل، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، المجلد27، عدد خاص، 2021.

16)كركار مليكة، **الشمول المالي هدف استراتيجي من أجل تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2، الجزائر، المجلد 10، العدد 03، 2019.

17)كمال كاظم جواد الشمري وريام فاضل شاكر الفتلاوي، **تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي (دراسة تطبيقية في العراق للمدة 2010-2016)**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، العراق، المجلد 16، العدد 63، 2020.

18)محمد بوطلاعة وآخرون، **واقع الشمول المالي وتحدياته: الأردن والجزائر نموذجا**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، مجلد 04، عدد 02، 2020.

19)محمد طرشي وآخرون، **متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر**، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، المجلد 01، العدد01، 2019.

20)نادية لوزري، **واقع الشمول المالي في الدول العربية وآليات تعزيزه**، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، جامعة مغنية، الجزائر، المجلد 02، العدد 02، 2021.

21)نرجس معمري وحميدة أوكيل، **الشمول المالي في الجزائر واقع وتحديات**، مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، 2019.

22)نهلة أبو العز، **أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الإفريقية**، مجلة كلية السياسات والاقتصاد، كلية الدراسات الإفريقية العليا، القاهرة، مصر، العدد 10، أفريل 2021.

23)وحيدة بولمرج وشافية كتاف، **الشمول المالي ودور التمويل الأصغر الإسلامي في تعزيز تجربة السودان نموذجا**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، المجلد 07، العدد 03، 2021.

24)يقور أحمد وآخرون، **التمويل الإسلامي الأصغر كآلية لتمويل المؤسسات المصغرة في ظل تعزيز الشمول المالي، دراسة حالة بنك الادخار والتنمية الاجتماعية السوداني 2013-2017**، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة آفلو، الجزائر، المجلد 03، العدد 02، 2021.

- **الملتقيات:**
  - **الملتقيات الدولية:**

25)محمد يسر برنية، **توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف العربية**، ورقة مقدمة لاجتماع الدورة السادسة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، الكويت، 01 أكتوبر 2012.

  - **الملتقيات الوطنية:**

26)زاوية رشيدة وبلعور سعيدة، **التكنولوجيا المالية ودورها في تسريع الشمول المالي من أجل تنمية مستدامة**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2019/09/26.

27)علالي سارة وتنيو كنزة، **واقع الشمول المالي في الجزائر وسبل تعزيزه**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول الشمول المالي في الجزائر الواقع والآفاق، جامعة فرحات عباس سطيف 2، الجزائر، 2022/10/13.

- **التقارير:**

28)بنك الجزائر، مداخلة السيد محافظ بنك الجزائر في اليوم الإعلامي **بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي**، مدرسة الدراسات العليا التجارية، الجزائر، 04 ماي 2024.

2. المراجع باللغة الأجنبية:

- **Livres :**

29) Maldonado and Rita Martinita, **The Rôle of the Financial Sector in the Economic Développent of Puerto Rico**, Federal Deposit Insurance Company, Washington, D.C, États-Unis,1970.

- **Articles :**

30) Abderahim Leila and Beldjilali Fatiha, **The Reality Of Financial Inclusion In The Arab Countries And The Role Of Financial Technology In Promoting It (Country Experiences)**, Journal Of Research In Finance And Accounting, University Of M'sila, Algeria, Vol 07, N°01, 2022.

31) Benhalima Faycal and El-Mehdi Barça, **The Reality Of Financial Inclusion In Algeria Under The Current Level Of Governance,** Journal Of Economic Sciences, Management And Commercial Sciences Review, University Of M'sila, Algeria, Volume: 15, N°: 02, 2022.

32) Kouet Bi Et Cherkaoui , **Monnaie Electronique Et Inclusion Financière, Essai D'analyse Dans Les Pays De L'Uemoa, Alternatives Managériales Et Economiques**, Université Mohammed V-Rabat, Maroc, V:03 N°:04, 2021.

33) Lemerini Nedjla and Habi Abdellatif, **The Reality Of Financial Inclusion In Algeria And The Arab World,** Journal Of Economic Performance, University Of M'hamed bougara de boumerdes, Algeria, Volume:05, Issue:02, 2022.

34) Ratna Sahay and others, **Financial Inclusion: Can It Meet Multiple Macroeconomic Goals?** Discussion International Monetary Fund, SDN/15/17, États-Unis, 2015.

35) Soun Garg and Parul Agarwal, **Financial Inclusion In India A Review Of Initiatives And Achievements**, Journal Of Business And Management (Iosr-Jmb), JECRC University, Jaipur, rajasthm, India, Vol 16, No 06, 2014.

3. مراجع الإنترنيت:

36) البنك الدولي، **الشمول المالي**، شوهد بتاريخ 2024/05/01 على الرابط الإلكتروني التالي:
https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview

37) الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي، **اجتماع الحكومة: نحو إنشاء الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي**، شوهد بتاريخ 2024/05/24 على الرابط الإلكتروني التالي:
https://www.anae.dz/post/ar/1

38) تجمع النقد الآلي، **الدفع الإلكتروني بالجزائر**، شوهد بتاريخ 2024/05/22، على الرابط الإلكتروني التالي:
https://giemonetique.dz/ar

39) وزارة المالية، **وزير المالية يشرف على افتتاح اليوم الاعلامي بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي بعنوان: "نحو تشجيع الادخار لتعزيز الشمول المالي"**، شوهد بتاريخ 25 أفريل 2024. على الرابط الإلكتروني التالي:
https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/activites-ar/1763-2024-04-25-16-22-20

40) https://data.albankaldawli.org/indicator/

41) https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data

42) La Banque d'Algérie, **BROCHURE SUR L'INCLUSION FINANCIERE**, Vu le 25/05/2024, sur le site :
https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/10/inclusion7.pdf